



بمناسبة مرور ١٢٢ عامًا على تأسيسه
(٢٥ يونيو ١٨٩٨)

أهل مصر

يعد البنك الأهلي المصري أقدم وأعرق البنوك التجارية المصرية، حيث أنشئ في ٢٥ يونيو ١٨٩٨، وقد تطورت وظائف البنك وأعماله بشكل مستمر وفقا للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد.

واستمر البنك الأهلي المصري بصفته أكبر البنوك الحكومية الكيان الرائد على قمة الجهاز المصرفي في مساندة ودعم الاقتصاد والمواطن منذ نشأته وحتى الآن.

مشروع إحياء تراث البنك الأهلي المصري

عدد خاص

إشراف وإعداد وتحرير وبحث:

نهال وهبي

مساعد باحث وإعداد الوثائق للنشر:

إسراء جمال

التدقيق اللغوي:

شعبان الإمام

تصميم العدد التذكاري:

منى هنري

المشاركون من البنك الأهلي المصري

في تجميع الوثائق

تيسير عامر

قطاع المشروعات:

د. أشرف البكر

م. ليلى محسن

م. شريف حبيب

قطاع البحوث

إدارة المحفوظات بالسادس من أكتوبر

الفرع الرئيسي

قطاع التسويق والتنمية المجتمعية

القطاع القانوني

إدارة الأمن

مجلس الإدارة

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT



رئيس مجلس الإدارة **هشام عكاشه**

رئيس التحرير **صفاء لويس**

مستشار التحرير **نرمين شهاب الدين**

مراجعة مادة **حنان سمير** إيمان الخولى

ديسك **منتصر سعد**

سكرتير تحرير **حسام الدين مصطفى**

تصوير **محمود عباس**

جرافيك **صفوت نجيب**

مراجعة لغوية **محمد نور**

المخرج المنفذ **خالد قشطة**

تصدر عن **البنك الأهلي المصري**

المقر الرئيسي ١١٨٧ كورنيش النيل القاهرة

وتوزع بالمجان



يحيى أبو الفتوح إبراهيم
نائب رئيس مجلس الإدارة



هشام أحمد عكاشه
رئيس مجلس الإدارة



داليا عبد الله الباز
نائب رئيس مجلس الإدارة



عاطف حلمي
عضو مجلس الإدارة



طارق فتحي قنديل
عضو مجلس الإدارة



د. علي فهمي الصعيدي
عضو مجلس الإدارة



د. جابر جاد نصار
عضو مجلس الإدارة



سحر محمد علي السلاب
عضو مجلس الإدارة



أحمد محمد صديق
عضو مجلس الإدارة

داخل هذا العدد

ص 7



مرور ١٢٢ عامًا على تأسيس
البنك الأهلي المصري
عرض الوثائق التاريخية للبنك
الأهلي المصري

ص 21



البنك الأهلي المصري
مؤسس بنك الحبشة في
٣٠ مايو ١٩٠٥

ص 54



مساهمة البنك في
المشاريع القومية الكبرى



ص 32



الرئيس جمال عبد الناصر
رئيس الجمهورية العربية المتحدة
حكم مصر من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٠

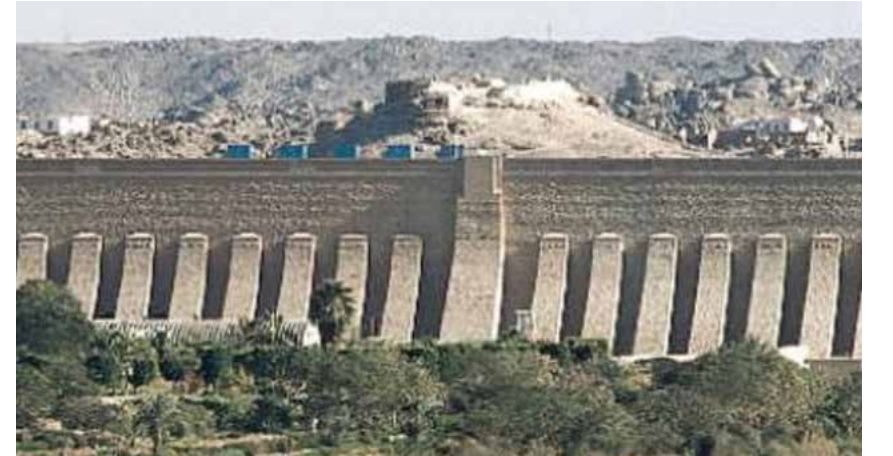
بداية فكرة التأميم
والتأميم منذ الثلاثينيات
وتجديد امتياز البنك عام
١٩٤٠ ثم إعطاء البنك
الأهلي صفة البنك المركزي
في عام ١٩٥٧ وأخيرا
التأميم وفصل مهام البنك
المركزي عن المهام التجارية
في عام ١٩٦٠

ص 30



الملك فاروق الأول
ملك مصر
حكم مصر من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢

ص 46



مساهمة البنك في تمويل
السد العالي في الستينيات

ص 40



إدارة الأزمات أثناء الحروب
وظروف الكساد
إصدار أذون الخزانة والرقابة
على النقد وإصدار القروض
العامة خلال النصف الأول من
القرن العشرين

توقيعات محافظي البنك
الأهلي المصري
من ١٨٩٨ حتى ١٩٦٠

محمد سيد فكري

ص 58

رؤساء مجلس إدارة البنك الأهلي المصري
من ١٩٤٠ حتى الآن



علي الشمسي باشا



د. فاروق العقدة



طارق عامر

ص 59

مرور ١٢٢ عامًا على تأسيس البنك الأهلي المصري عرض الوثائق التاريخية للبنك الأهلي المصري

يكشف البنك الأهلي المصري عن وثائق تاريخية من أرشيفه وسجلاته في هذا الموجز التاريخي؛ لإحياء تراث البنك الذي يمثل كنزًا قوميًا من الإنجازات والخبرات الطويلة على مدار ١٢٢ عامًا.

٢٥ يونيو ١٨٩٨



المركز الرئيسي للبنك بشارع شريف بالقاهرة قبل تعديلات ١٩٤٨



الخديوي عباس حلمي الثاني
تولي حكم مصر من ١٨٩٢ إلى ١٩١٤



شعار الخديوية المصرية

إحياء تراث البنك الأهلي المصري

منذ ١٢٢ عامًا وتحديداً في مثل هذا اليوم من عام ١٨٩٨ الموافق الخامس والعشرون من يونيو تم تأسيس البنك الأهلي المصري، حيث استهل البنك مسيرته المصرفية والاقتصادية، وبهذه المناسبة يسعدني أن أعرض مقتطفات



عن وثائق تراث البنك الأهلي المصري التاريخية، وذلك من واقع أرشيف وسجلات البنك خلال مسيرته التي تمتد اليوم إلى ١٢٢ عامًا، والتي تعتبر بحق جزءاً هاماً من التاريخ المصري، وهذه المسيرة تؤرخ دور وجه الأجيال السابقة والحالية في دعم وخدمة الاقتصاد القومي، ولتكون مرجعاً هاماً للتاريخ وتحفيزاً للأجيال الحديثة والقادمة للاطلاع على مسيرة التنمية الاقتصادية والمجتمعية للبنك الأهلي المصري خلال مراحل التحول المختلفة التي شهدتها مصر على مر العصور، وبما يُرسخ داخل وجدان الشباب العاملين مدى الفخر والاعتزاز بهذا الصرح الاقتصادي العظيم،

وإيماناً من مجلس إدارة البنك الأهلي المصري بأهمية توثيق هذه المسيرة الممتدة للبنك في دعم وخدمة الاقتصاد القومي، والتي استطاع البنك ترسيخ مكانته المتميزة عبر مسيرته كأكبر وأول البنوك المصرية، فقد أقر المجلس برنامجاً؛ لإحياء تراث البنك الأهلي المصري، من خلال هذا البرنامج سيتم إصدار سلسلة مقالات مدعومة بالصور والوثائق لتاريخ البنك الأهلي المصري العريق، كذا التجهيز - إن شاء الله - لإصدار كتيب ضخم للبنك في ذات اليوم من عام ٢٠٢٣ يؤرخ مسيرته احتفالاً بمرور ١٢٥ عامًا من عمر إنشاء البنك الأهلي المصري، وبهذه المناسبة لايسعني إلا أن أتقدم بأصدق التهاني والتمنيات الطيبة لجميع الزملاء بالبنك الأهلي المصري وعملائنا الكرام بمناسبة العيد الثاني والعشرين بعد المائة في مسيرة البنك الأهلي المصري، الذي ظل دوماً سنداً للاقتصاد المصري ومحل ثقة أهل مصر، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير لمصرفنا ولوطننا العزيز مصر.

هشام عكاشة

D E C R E T

NOUS, KHEDEIVE D'EGYPTE,

Sur la proposition de Notre Ministre des
Finances et avec l'approbation de Notre Conseil
des Ministres,

DECRETONS :

Article Premier

Sont approuvés les Statuts de la NATIONAL
BANK OF EGYPT annexés au présent décret pour en
faire partie intégrante.

Ils ne pourront pas être modifiés sans Notre
assentiment.

Art. 2

La NATIONAL BANK OF EGYPT a le privilège
d'émettre des billets au porteur et à vue, aux
conditions stipulées dans ces Statuts. Le dit
privilège ne sera accordé à aucun autre
établissement pendant toute la durée de la
Société.

Art. 3

Notre Ministre des Finances est chargé
de l'exécution du présent décret.

Fait au Palais de Ras-el-Tin, le 25 juin 1898.

Par le Khédive :
Le Président du Conseil des Ministres,
Moustapha Fehmy.

ABBAS HILMI.

Le Ministre des Finances,
Ahmed Mazloum.

أمر عال باعتماد نظام البنك الأهلي المصري في ٢٥ يونية ١٨٩٨

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت :

(المادة الاولى)

تعتمد نظامنامه البنك الاهلى المصرى المرفقة بأمرنا هذا وتكون جزءاً مكملًا له
ولا يجوز تعديلها الا بعد تصديقنا •

(المادة الثانية)

للبنك الاهلى المصرى الامتياز بأصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك
حسب القيود والشروط المدونة فى النظامنامه المذكورة ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر
طول مدة بقاء الشركة •

(المادة الثالثة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا •

صدر بسرأى رأس التين فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمى)

ناظر المالية

(احمد مظلوم)

ترجمة الأمر العال باعتماد نظام البنك الأهلي المصري

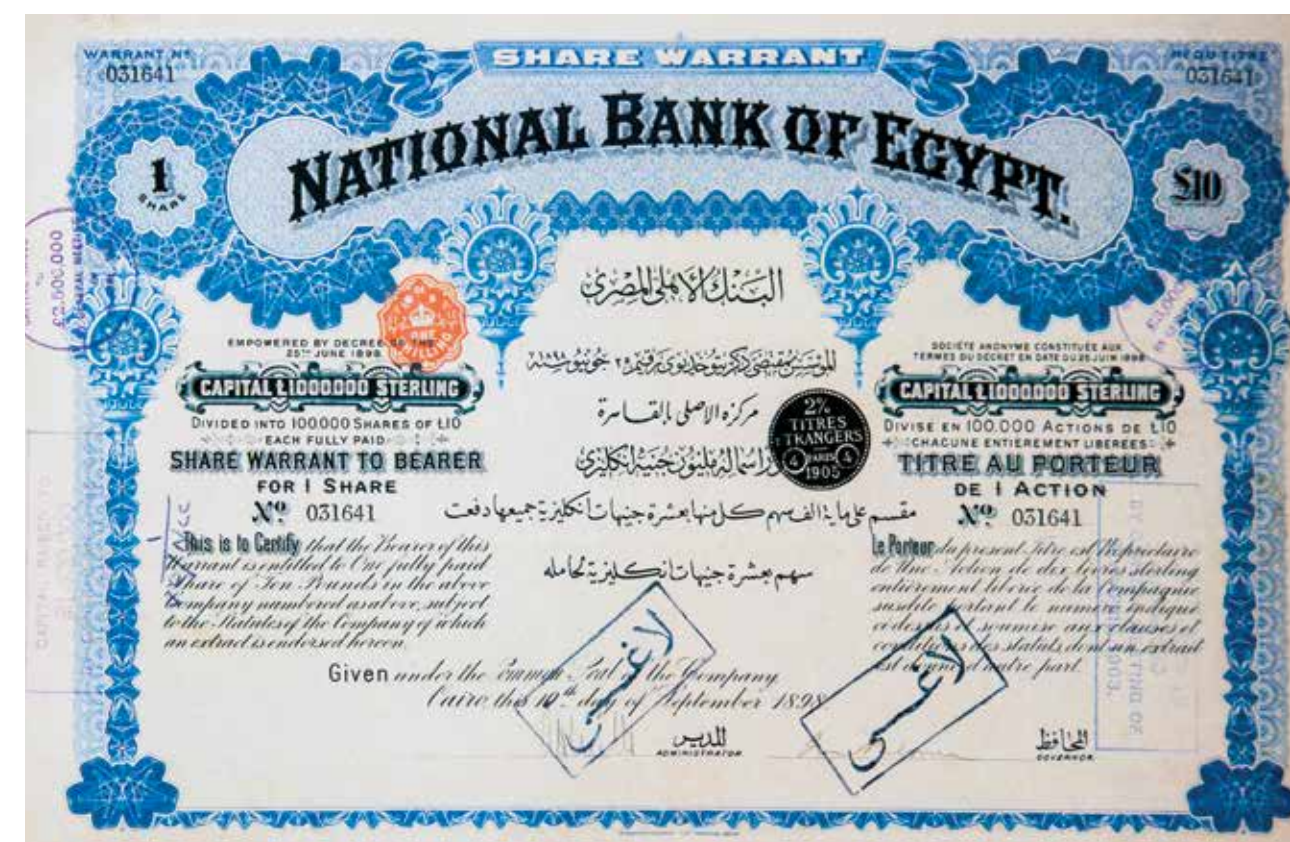


سند البنك الأهلي المصري بسهم واحد اسمي
رأس مال ٣ مليون جنيه إستليني قيمة كل سهم ١٠ جنيهات إستليني
صادرة في ٢٥ يونية ١٩٤٨
وموقع من محافظ البنك الأهلي المصري فريدريك ليث روس

ويتم تجميع هذه الوثائق الهامة وحفظها وعرض مجموعة منها ضمن خطة للاستعداد للاحتفال بمرور ١٢٥ عامًا على تأسيس البنك بغرض التعريف بدور البنك التاريخي وزيادة الوعي والمعرفة من أجل بناء مجتمع أكثر وعيًا وقدرة، وتعزيز الروابط ما بين الماضي والحاضر والمستقبل وما بين الأجيال المختلفة من أجل رفعة الفرد والمجتمع.

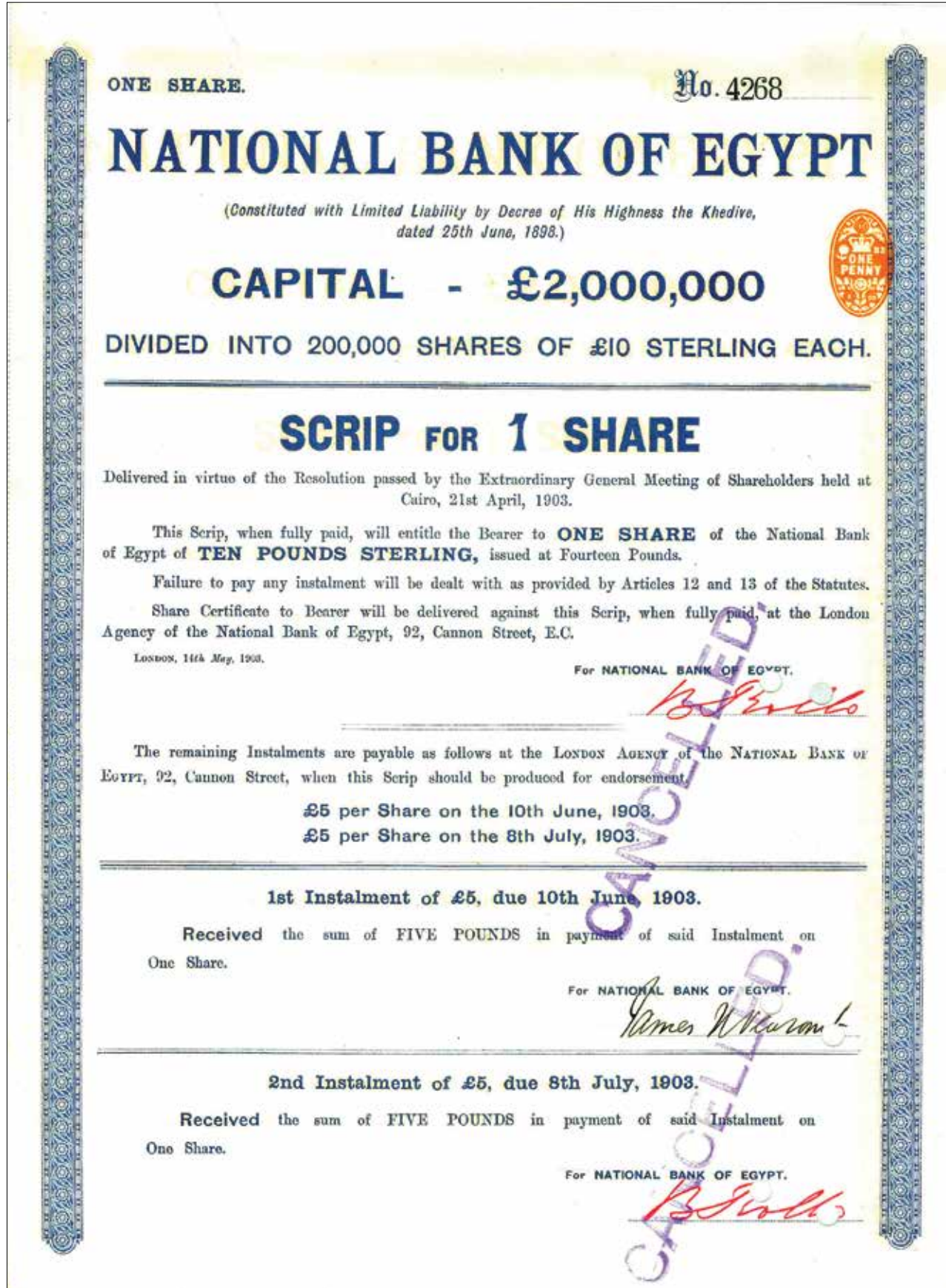
ويرتبط تاريخ البنك الأهلي المصري بتاريخ مصر الحديث والمعاصر ارتباطًا وثيقًا لم يُشهد من قبل، حيث ساهم خلاله في نهضة وإثراء الأحوال الاقتصادية والنقدية للبلاد، وكانت الحاجة ملحة لإنشائه؛ لتحقيق أهداف النهضة في ذلك الوقت. وأنشئ البنك الأهلي المصري في ٢٥ يونية ١٨٩٨ بموجب أمر عال من الخديو عباس حلمي الثاني؛ ليكون أول بنك إصدار بنكنوت في مصر، وليقوم بتنظيم وحفظ الحسابات ومنح القروض والسلفيات للحكومة والمنشآت العامة وإصدار القروض العامة، بالإضافة إلى مباشرة الأعمال المصرفية العادية، وقد كان كل من قسم إصدار البنكنوت وقسم الأعمال المصرفية منفردًا ومستقلًا عن الآخر، إذ يقوم القسم الأول بإصدار أوراق النقد، وكذلك وضع الشروط التي تحددها، أما القسم الثاني فيقوم بالعمليات المصرفية العادية.

كان إنشاء البنك الأهلي المصري خطوة هامة في تقدم الاقتصاد المصرفي في مصر، وتؤكد مساهمات البنك في الاقتصاد القومي عبر تاريخه على استمرارية البنك في دعم المجتمع والفرد.



سهم البنك الأهلي المصري بعشرة جنيهات إسترليني صادر في ١٩ سبتمبر ١٨٩٨
رأس مال مليون جنيه إسترليني ومختم بزيادات رأس المال:

١,٥ مليون جنيه إسترليني في ٨ إبريل ١٨٩٩
٢ مليون جنيه إسترليني في ٢١ إبريل ١٩٠٣
٢,٥ مليون جنيه إسترليني في ٢٠ يونيو ١٩٠٣
٣ مليون جنيه إسترليني في ٢٤ مايو ١٩٠٥



سهم البنك الأهلي المصري بزيادة رأس المال
٢ مليون جنيه إسترليني في ٢١ أبريل ١٩٠٣



سهم البنك الأهلي المصري بزيادة رأس المال
١.٥ مليون جنيه إسترليني في ٨ أبريل ١٨٩٩

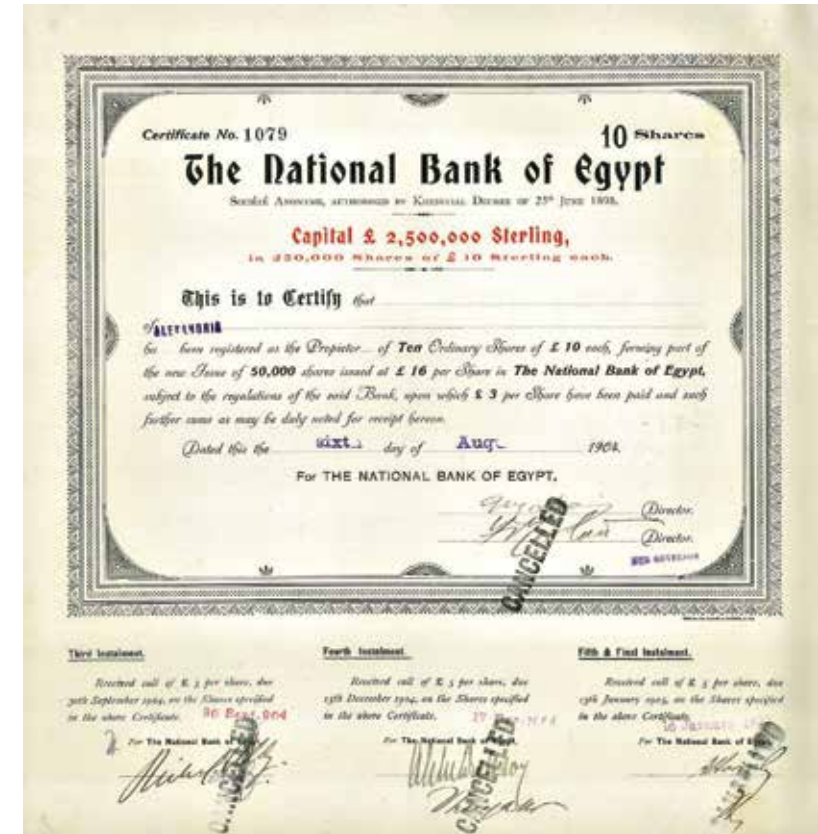
١٨٩٨ - ١٨٩٩ العام الأول من إنشاء البنك إصدار القروض الحكومية لتمويل مشروعات التنمية

كان البنك الأهلي المصري حجر الأساس في دعم الاقتصاد المصري منذ نشأته، وساهم مساهمات مباشرة وغير مباشرة في مشروعات قومية عظيمة كان للكثير منها أثر كبير في نهضة البلاد في أحقاب زمنية مختلفة، وتميز عام ١٨٩٨ الذي أسس فيه البنك الأهلي المصري بقيام مشروعين ضخمين في غاية الأهمية، وهما خزان أسوان وقناطر أسيوط.

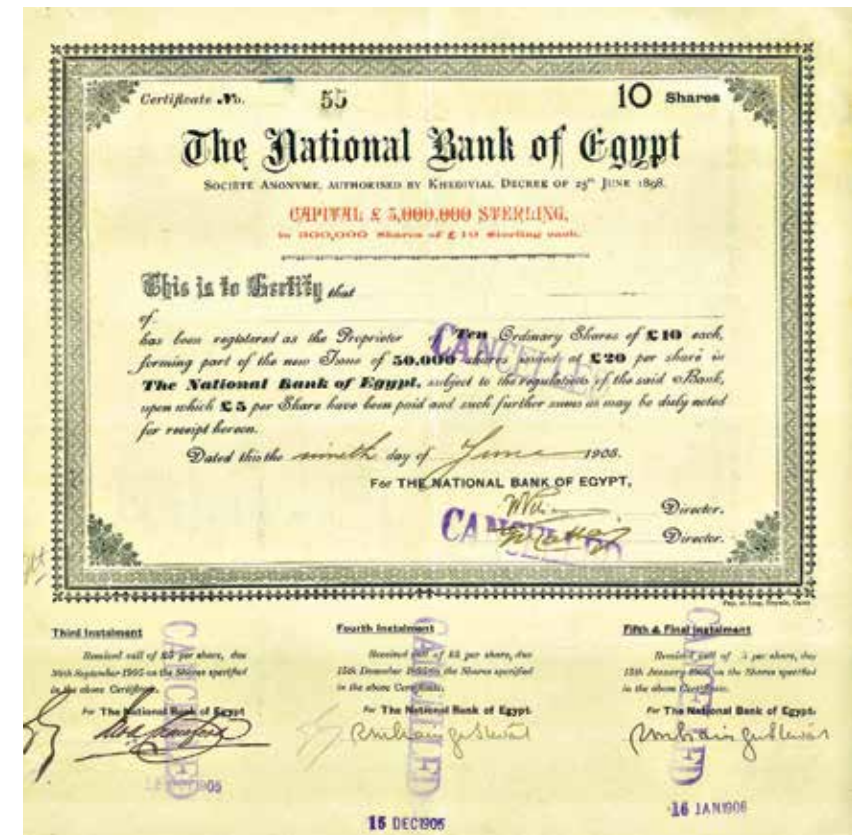
وقام البنك الأهلي المصري بإصدار القروض الحكومية؛ للقيام بالمشروعات القومية الكبرى، والتي تعذر إقامتها قبل ذلك لعدم توافر التمويل الكافي، ولعب البنك الأهلي المصري ومؤسسوه دورًا مهمًا في توفير تمويل لهذه المشروعات التي كانت أساس نهضة البلاد والمجتمع في العصر الحديث.



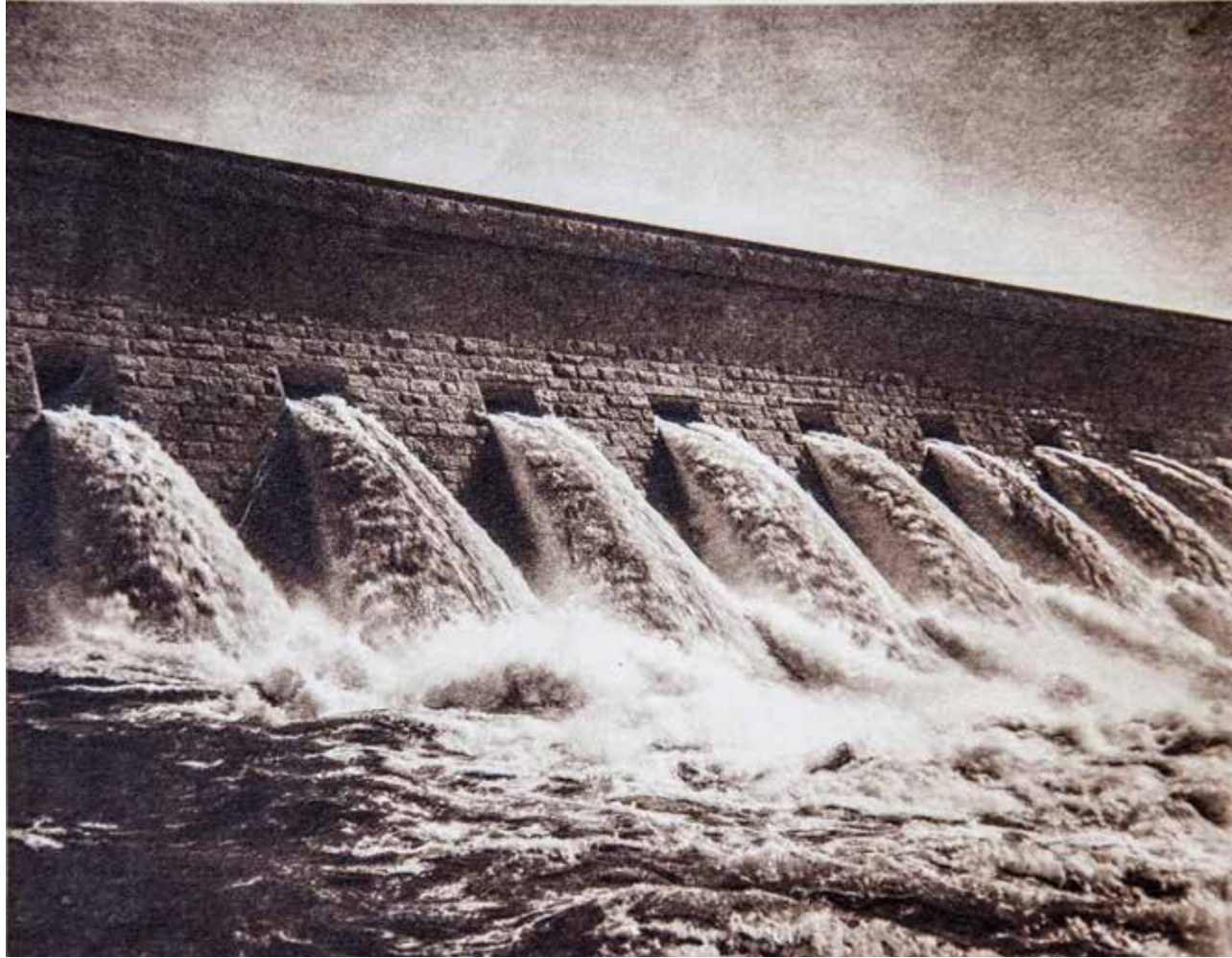
سند أعمال ري الحكومة المصرية لإنشاء خزان أسوان و قناطر أسيوط ١٨٩٨



سهم البنك الأهلي المصري فئة عشر أسهم بزيادة رأس المال ٢٠٥ مليون جنيه إسترليني



سهم البنك الأهلي المصري فئة عشر أسهم بزيادة رأس المال ٣ مليون جنيه إسترليني



خزان أسوان

تاريخ البدء في انشاءه: ١٨٩٨
تاريخ الانتهاء من الانشاء: ١٩٠٢
تكاليف العمل ٣,٧٧٠,٠٠٠ جم
سعة الخزان ١,٠٦٥,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب
تاريخ البدء في التخزين: أكتوبر ونوفمبر كل عام
منسوب المياه أمام الخزان عند اتمام التخزين ١٠٦ متر
و تم تعلية الخزان للمرة الأولى في ١٩٠٩
وانتهت في ١٩١٢ لتصل كمية المياه المخزنة ٢٥٠٠ مليون متر مكعب
ثم تقرر تعليته مرة أخرى و بدأ العمل بها عام ١٩٢٩ و انتهت عام ١٩٣٣



قناطر اسيوط

تاريخ البدء في الانشاء: ١٨٩٨
تاريخ الانتهاء من الانشاء: ١٩٠٢
تكاليف العمل ٧٢٠,٠٠٠ جم
طول القناطر الكلي: ٨٣٣ متر
عدد العيون: ١١١
عرض كل عين ٥ متر و ارتفاع كل عين ٢,٥ متر
أبعاد الهويس طول ٨٠ متر و عرض ١٦ متر
أقصى ارتفاع لمياه الفيضان ١٠,٧٠ متر
و تم عمل تقوية و تدعيم لقناطر أسيوط في ١٩٣٤ و انتهى العمل بها في ١٩٣٨
و بعد انتهاء العمر الافتراضي للقناطر القديمة قررت الدولة المصرية
في ٢٠١٥ انشاء القناطر الجديدة على بعد حوالي ٤٠٠ متر من القناطر القديمة

إصدار أول بنكنوت فى مصر

كما قام البنك الأهلي المصري فى عامه الأول بإصدار أول ورق بنكنوت مصرى فئة الخمسين قرشاً فى ١٨٩٩/١/١ وتلاها إصدار فئتي جنيه وخمسة جنيهات فى ١٨٩٩/١/٥ و ١٨٩٩/١/١٠ على التوالي، وأصبح ورق بنكنوت البنك الأهلي المصري، بداية التعامل بالعملات الورقية فى مصر منذ ذلك الوقت، واستمر البنك فى القيام بهذا الدور حتى ١٩٦٠.



الإصدار الأول من فئة الجنيه الواحد
توقيع فريدريك رولات



الإصدار الأول من فئة الخمس جنيهات



الإصدار الأول من فئة ٥٠ قرش
توقيع فريدريك رولات

دور ريادي في إفريقيا يمتد إلى أكثر من قرن

البنك الأهلي المصري مؤسس بنك الحبشة

في ٣٠ مايو ١٩٠٥ بموجب امتياز من الإمبراطور

ساهم البنك الأهلي المصري في إدخال النظام المصرفي إلى الحبشة، حيث تم تأسيس بنك الحبشة برأسمال ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني في ١٩٠٥ بالاشتراك مع مجموعة من المستثمرين الأجانب، وكان للبنك الحق في القيام بالأعمال المصرفية داخل الحبشة بموجب امتياز من الإمبراطور، وكان محافظ البنك الأهلي المصري، بحكم منصبه، رئيس مجلس إدارة بنك الحبشة.

قام البنك الأهلي المصري بإصدار أول عملة ورقية في الحبشة، غطيت بالكامل برصيد من ريات ماريا تيريزا الفضية، وانتشر نشاط البنك في مصر والسودان والحبشة، وقد تمت تصفية أعمال بنك الحبشة في نوفمبر ١٩٣١ وحل محله بنك أثيوبيا الذي احتفظ بنفس المحافظ والإدارة في ذلك الوقت.

وقد قامت إدارة البنك حرصًا منها على العلاقات التاريخية العريقة وتنمية الأعمال بين البلدين بافتتاح مكتب تمثيل له في أديس أبابا عام ٢٠١٠.

ولأهمية العلاقات الوثيقة بين مصر والسودان والممتدة عبر تاريخ طويل افتتح فرع البنك الأهلي المصري في الخرطوم بعد عامين من إنشاء البنك في فبراير عام ١٩٠١، وتبع ذلك افتتاح عدة مكاتب ووكالات فرعية في «سواكن» و«بورسودان» في ١٩٠٣ - و ١٩٠٦ (وأغلقت وكالة سواكن عام ١٩٢٦) واستمر نشاط البنك في السودان بعد ذلك، وتم إنشاء مؤسسة مالية «البنك الأهلي المصري - الخرطوم» عام ٢٠١٠ بغرض تقديم الخدمات المصرفية في السودان ودعم التبادل التجاري والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وتعزيزًا للعلاقات الوطيدة بين مصر و السودان، قام «طارق عامر» رئيس البنك الأهلي المصري في ذلك الوقت بالاتفاق على مشروعات زراعية في السودان وفقًا لاستراتيجية تهدف إلى تدعيم التعاون المشترك بين دول حوض النيل كعمق تاريخي واستراتيجي محوري.



سهم بنك الحبشة رأس مال ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني





سهم بنك الحبشة فئة عشر أسهم رأس مال ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني



سهم بنك الحبشة فئة خمس أسهم رأس مال ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني



التوسع في الائتمان الزراعي وإنشاء البنك الزراعي المصري عام ١٩٠٢ وبنك التسليف الزراعي المصري عام ١٩٣١ وتمويل زراعة وتجارة القطن

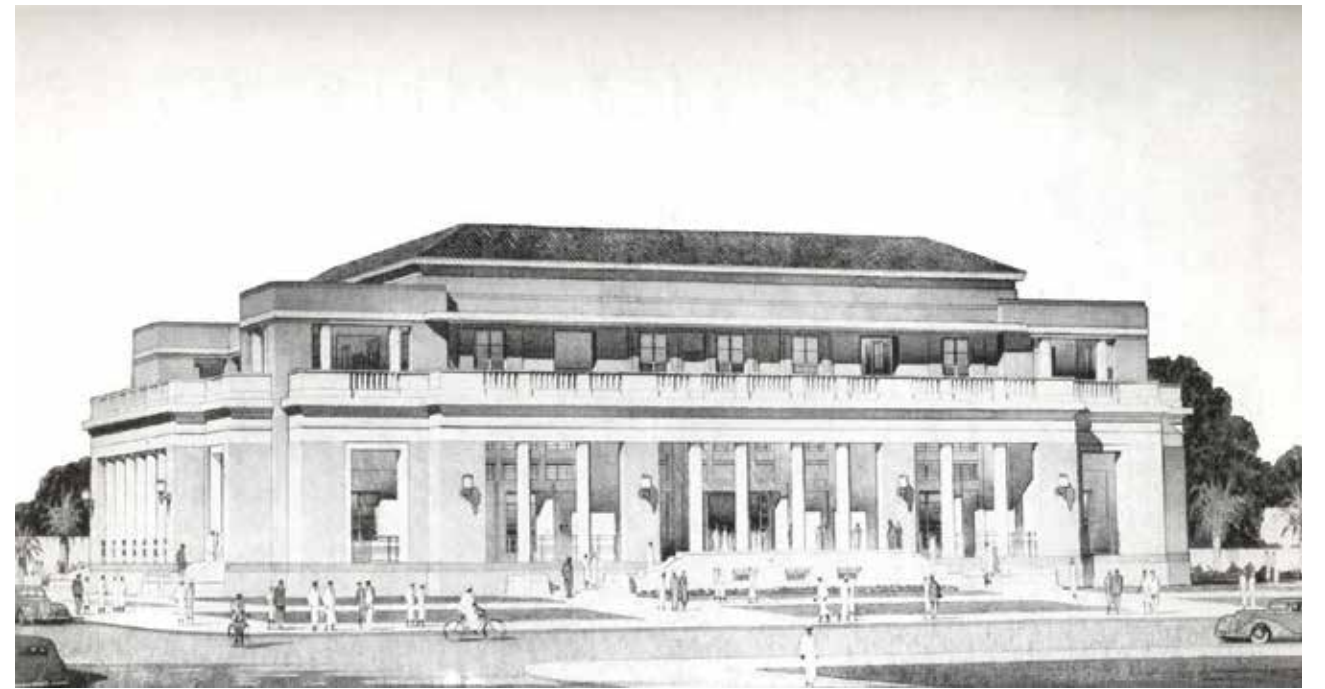
كانت الزراعة وتجارة القطن عماد الاقتصاد المصري في أوائل القرن الماضي وأساس تقدمه، وكان للبنك دور محوري في تمويل المشروعات الكبرى، وكذلك تقديم السلفيات لكبار وصغار المزارعين، واقتضى التوسع في الائتمان الزراعي في أوائل القرن العشرين، والذي كان للبنك الأهلي المصري مساهمات كبيرة به، إلى ضرورة إنشاء مؤسسة مستقلة؛ لتلبية الاحتياجات المتزايدة، فصدر على أثر ذلك مرسوم خديوي في عام ١٩٠٢، بتأسيس البنك الزراعي المصري برعاية الحكومة المصرية والبنك الأهلي المصري، ساهم البنك الأهلي المصري في ذلك الوقت بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني في رأسمال البنك الزراعي البالغ ١,٢٥٠ مليون جنيه إسترليني.

وكان محافظ البنك الأهلي المصري بحكم منصبه رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، وكان الغرض الأساسي من إنشاء البنك هو تقديم القروض الميسرة لأصحاب الخمس أفدنة أو أقل.

وكانت الحاجة ملحة لوجود هذا البنك الذي نجح في أعماله فتم زيادة رأسماله إلى ٣,٧٤٠ مليون جنيه إسترليني، وأصدر سندات بلغت ٦,٧٥٠ مليون جنيه إسترليني، وتم تصفية البنك عام ١٩٣٦ بعد تقلص أعماله نتيجة لصدور قانون الخمس أفدنة الذي نص على عدم جواز أحقية الحجز على الملكيات الأقل من خمسة أفدنة حماية لها، مما أدى إلى عجز صغار الملاك في الحصول على القروض لتعذر تقديم ضمانات مقبولة.

واستمر البنك الأهلي المصري بتقديم السلفيات للفلاحين والمزارعين، وساهم في تأسيس بنك التسليف الزراعي المصري الذي أنشئ بموجب مرسوم ملكي في ٢٥ يوليو ١٩٣١، برأسمال قدره مليون جنيه مصري مناصفة بين الحكومة والبنك الأهلي المصري والبنوك الأخرى والمؤسسات التجارية، كما ساهم بدور مهم في مساندة الحكومة في المشروعات الزراعية، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها، وتقديم العون والتمويل اللازم سواء في فترات الكساد أو لأغراض التنمية.

افتتاح فرع البنك الأهلي المصري في الخرطوم بعد عامين من إنشاء البنك في فبراير عام ١٩٠١



فرع الخرطوم

تصميم المهندس المعماري ج.ب. برد جمان

بداية فكرة التمصير والتأمين منذ الثلاثينيات وتجديد امتياز البنك عام ١٩٤٠

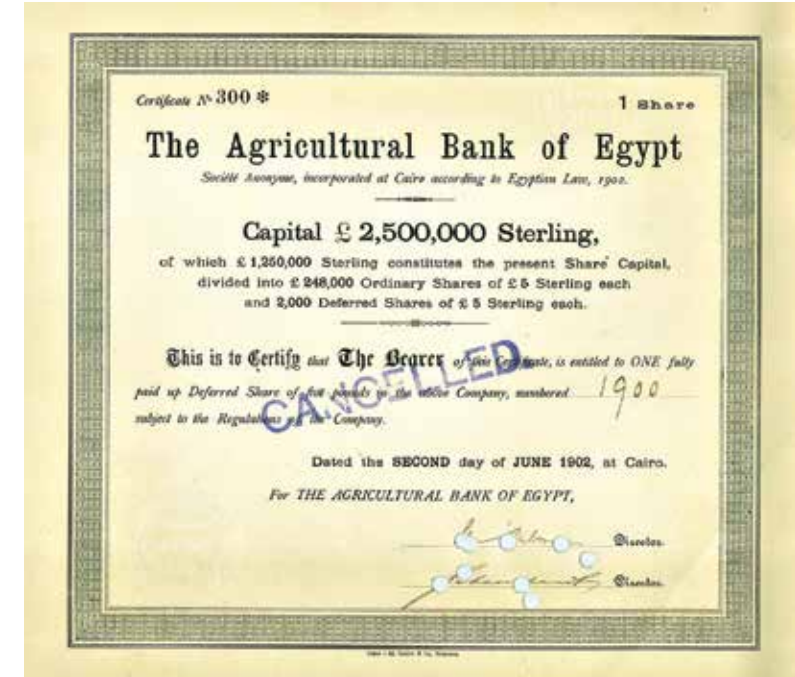
ثم إعطاء البنك الأهلي صفة البنك المركزي في عام ١٩٥٧
وأخيراً التأمين وفصل مهام البنك المركزي عن المهام التجارية في عام ١٩٦٠

في خلال أكثر من مائة عام، ساهم البنك الأهلي المصري منذ نشأته في إثراء الحياة الاقتصادية والنقدية في مصر، فكان أول بنك إصدار بكنوت بصفته القائم بأعمال البنك المركزي، واستمر كبنك إصدار بكنوت لأكثر من ستين عام، وكان حجر الأساس في أوقات الأزمات والحروب وساهم مساهمات مباشرة وغير مباشرة في المشروعات القومية العظمى كان للكثير منها أثر كبير في تقدم البلاد في أحقاب زمنية مختلفة، وفي ظل ظروف داخلية وخارجية شتى ومتشعبة وتحت إدارات وملكيات متنوعة، كأحد البنوك التجارية الكبرى منذ نشأته وعلى مر تاريخه العريق.

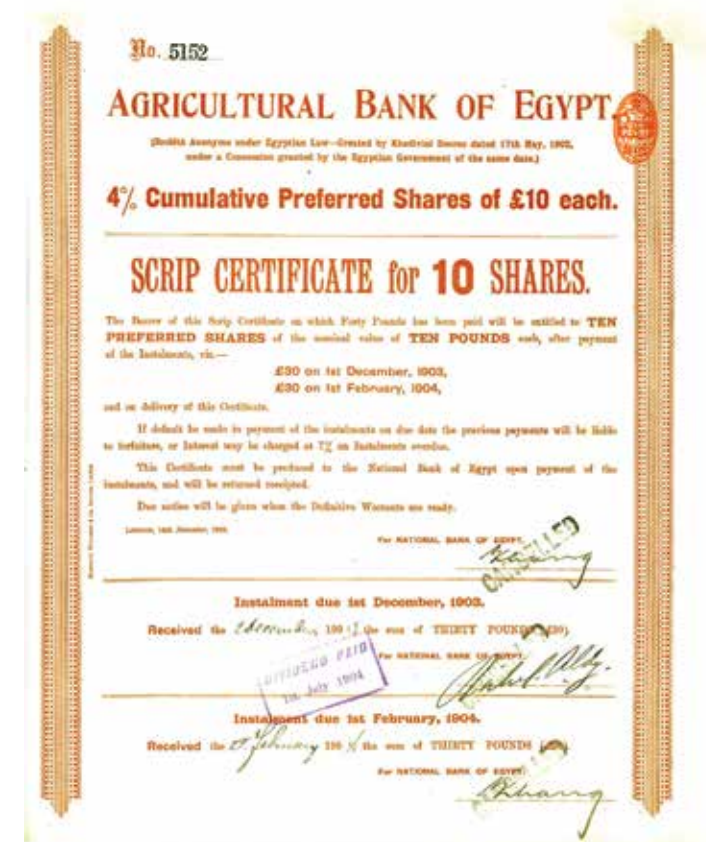
مد الامتياز الممنوح
للبنك الأهلي
المصري بموجب
مرسوم ملكي من
الملك فاروق عام ١٩٤٠

ترجع فكرة منح البنك الأهلي المصري كل خصائص البنك المركزي وتمصير الإدارة إلى عام ١٩٣٣، بعد انعقاد اجتماع دولي؛ لمناقشة حلول للمشاكل الاقتصادية والمالية التي نجمت عن فترة الكساد عام ١٩٣٠، وكانت إحدى توصيات المؤتمر إنشاء بنوك مركزية للبلاد.

وفي عام ١٩٤٠ تم مد الامتياز الممنوح للبنك الأهلي المصري، بموجب مرسوم ملكي من الملك فاروق، وتطور البنك مع الوقت ليتصدر مكانة البنك المركزي باعتباره مسئولاً عن إصدار البكنوت وإدارة شئون العملة والمسئول عن حسابات الحكومة وإصدار القروض العامة وأذون الخزانة وتقديم التوصيات اللازمة لمراعاة مصالح الحكومة و البلاد.



سهم البنك الزراعي المصري
إصدار ١٩٠٢ برأس مال ٢,٥ مليون جنيه إسترليني



سهم البنك الزراعي المصري
فته العشر أسهم بفائده ٤%

وفي عام ١٩٥٧ صدر قانون بتمصير البنوك العاملة في مصر. وتلى ذلك قانون بموجبه مُنح البنك الأهلي المصري كل سلطات البنك المركزي ووضعت التشريعات المنظمة لأعمال البنوك التجارية وغير التجارية.

وصدر قرار جمهوري سنة ١٩٦٠، بتأميم البنك الأهلي المصري وتحويله إلى مؤسسة عامة مملوكة للدولة، وتم بموجبه فصل مهام البنك الأهلي المصري في منشأتين تقوم أولهما بوظائف البنك المركزي وتمارس الثانية العمليات العادية للبنوك التجارية.

وتم إحداث التغييرات اللازمة من أجل التوسع في نشاطه التجاري، كما قام البنك المركزي بإنابة البنك الأهلي المصري بالقيام بمد البنوك المحلية باحتياجاتها من أوراق النقد وصرف وتسليم الشيكات والمخصصات الحكومية لما للبنك من خبرة في هذا المجال عن طريق فروع الموجودة داخل البلاد، كما ساهم البنك الأهلي المصري في تمصير الجهاز المصرفي عن طريق شراء صافي أصول خمس بنوك أجنبية وهي:

- ١- البنك التجاري الإيطالي
- ٢- البنك الإيطالي المصري
- ٣- دي فيرست ناشيونال سيتي بنك أوف نيويورك
- ٤- البنك التجاري اليوناني
- ٥- البنك الأهلي اليوناني

وفي أكتوبر ١٩٦٣ تم إدماج البنوك من ١١ بنك إلى خمسة بنوك كبار: البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك الإسكندرية، بنك القاهرة وبنك بورسعيد.

ومن خلال مسيرة البنك الطويلة استطاع البنك الأهلي المصري المساهمة في خدمة الاقتصاد المصري عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة في الرقابة على النقد وإصدار القروض العامة، كما ساهم البنك في مساندة التحولات الاقتصادية والاجتماعية سواء في مرحلة التمصير والتأميم في الخمسينيات والستينيات أو مرحلة الأخذ بآليات السوق في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي منذ السبعينيات.

وتم عمل التعديلات اللازمة ومنها تحويل جميع أسهم البنك إلى أسهم إسمية، وضم التعديل أيضًا إلغاء لجنة لندن وتوظيف المصريين فقط، كما اشترط أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين وأن يحل المصريون محل الأجانب في العضوية كلما شغل مكان إلى أن تتم الأغلبية المصرية عام ١٩٤٥ على الأكثر، وألا يكون المحافظ بحكم منصبه رئيسًا للمجلس، كما تم الاتفاق على أن تقتصر أعمال البنك المصرفية على الصفقات الكبيرة.

وساد الحديث عن تأميم البنك الأهلي المصري منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أشار إليه الملك فاروق في خطابه في نوفمبر ١٩٤٧ وتكلم عنه رئيس مجلس إدارة البنك في خطابه للمساهمين في ٢٤ مارس ١٩٤٨، فالبنك الأهلي المصري توفر لديه طوال مدة عمله خبرة لم تظفر مؤسسة أخرى بها، وحاز على ثقة وشهرة محلية ودولية. وكانت الحكومة تدرس تمصير رأس المال، ولكن تم إرجاء ذلك بسبب الأزمات الموجودة في ذلك الوقت.

وأعدت الحكومة مشروع قانون يمنح البنك الأهلي المصري سلطات البنك المركزي، وقدم هذا المشروع إلى اللجنة المالية بمجلس الشيوخ في يونيو ١٩٤٠ لدراسته، وبسبب ظروف الحرب تم تأجيل مناقشته.

وبعد صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥١ أُضفي على البنك الأهلي المصري صفة البنك المركزي وفتح أيضًا بعض الحقوق التي تمكنه من تنظيم الائتمان ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لاستقرار قيمة العملة.



المركز الرئيسي للبنك بشارع شريف بالقاهرة بعد تعديلات ١٩٤٨

المساهمة في
تمصير الجهاز
المصرفي عن طريق
شراء صافي أصول
خمس بنوك أجنبية



الملك فاروق الأول

ملك مصر

حكم مصر من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢



LOI No. 66 DE 1940

NOUS, FAROUK 1er, ROI D'EGYPTE,

Le Sénat et la Chambre des Députés ont adopté;
Nous avons sanctionné et promulguons la loi
dont la teneur suit :

Art. 1. - Le privilège d'émettre des billets
au porteur et à vue, accordé à la National Bank
of Egypt en vertu de l'article 2 du Décret du 25
Juin 1898 approuvant les Statuts de ladite Banque,
est prorogé pour une durée de quarante ans à
partir de la date de la mise en vigueur de la
présente loi, aux conditions stipulées dans ses
Statuts.

Art. 2. - Notre Ministre des Finances est
chargé de l'exécution de la présente loi, qui
entrera en vigueur dès sa publication au "Journal
Officiel".

Nous ordonnons que la présente loi soit revêtue
du sceau de l'Etat, publiée au "Journal Officiel"
et exécutée comme loi de l'Etat.

Fait au Palais d'Abdine, le 4 Ragab 1359 (8 août 1940).

FAROUK

Par le Roi :
Le Président du Conseil des Ministres,
HASSAN SABRY.

Le Ministre des Finances,
ABDEL HAMID SOLIMAN.

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠

بمد أجل إمتياز البنك الأهلي المصري

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠
بمد أجل الإمتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح
للبنك الأهلي المصري

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - بمد لمدة أربعين سنة تبتدى من تاريخ العمل بهذا القانون الإمتياز
الممنوح للبنك الأهلي المصري بموجب المادة ٢ من الدكرتو الصادر في ٢٥ يونيه
سنة ١٨٩٨ ، الخاص باعتماد نظام البنك المذكور ، بإصدار ورق نقد يدفع لحامله عند
تقديمه وذلك بالشروط المدونة بنظام البنك .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ٤ رجب سنة ١٣٥٩ (٨ أغسطس سنة ١٩٤٠)

فاروق

بأمر جلالة الملك
رئيس مجلس الوزراء
حسن صبرى

وزير المالية
عبد الحميد سليمان

ترجمة القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠
بمد أجل إمتياز البنك الأهلي المصري

البنك الأهلي المصري

• وقد ظهرت بهذه المناسبة عدة مشروعات وبحوث أخرى في داخل البرلمان
وفي خارجه . ولئن كنا لا نتعرض للخلاف القائم حول وجهات النظر من تأميم للبنك
الأهلى بشراء جبرى لرأس ماله أو انشاء بنك جديد للدولة أو تحويل بنكنا الى بنك
مركزى فأننا نرجو أن لا تطول فترة الشك الى أجل غير مسمى . وإذا فاتحتنا الحكومة
في أمر تحويل بنكنا الاختصاصات القانونية للبنك المركزى وجدتنا على أهبة للنظر في
اعداد نظم أكثر ملائمة للظروف الحالية فيما يتعلق بالتداول النقدى وبالنظام المصرفى مع
مراعاة أن للدولة في هذه الشؤون التوجيه الأعلى .

جزء من خطاب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري
في الجمعية العمومية ٢٤ مارس ١٩٤٨



عملة ورقية فئة ٥ جنيهات،

موقعة من محافظ البنك الأهلي المصري

عبد الحكيم الرفاعي

بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٦٠



الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

حكم مصر من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٠



من المحافظ الى مجلس الادارة

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠
في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصري الى الدولة

بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠، ونصت المادة الأولى منه على أن يعتبر البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتحتل ملكيته الى الدولة، كما نصت المادة ٦ على أن يظل البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة يستمر في مباشرة كافة الاختصاصات المخولة له بحقن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٢ (قانون البنوك والائتمان).

ومناسبة تأميم البنك، نشرف بأن نعرض على المجلس المسائل الآتية لدراستها :-

أولاً - سلطات مجلس الادارة

تنص المادة ٧ من قانون المؤسسات العامة (رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢) بأن : "مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصرف أمورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون وفي الحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة ويخص بما يأتي :....."

وتنص المادة ١١ من نفس القانون بأن : "تكون قرارات مجلس الادارة والمدير نافذة من تلقا ذاتها الا في الأحوال التي ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على وجوب تصديق الجهة الادارية المختصة عليها " .

ولم يرد في القانون الصادر بتأميم البنك الأهلي نص على وجوب تصديق الجهة الادارية المختصة على قرارات مجلس الادارة .

ولما كانت المادة ١٠ من قانون المؤسسات العامة تنص على أن : "يبين في قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة الواجب التي يجب فيها إبلاغ قرارات المجلس الى الجهة الادارية المختصة " . ولم ينص التشريع الصادر بتأميم البنك الأهلي على ذلك الا أننا نرى الاستمرار في إبلاغ قرارات مجلس الادارة الى وزارة الاقتصاد .

٠/٠٠

مراسلات من محافظ البنك الأهلي المصري الى مجلس الادارة
بخصوص انتقال ملكية البنك الى الدولة



قرار رئيس الجمهورية المصرية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري	
باسم رئيس الجمهورية	
بعد الاطلاع على الدستور المؤتد ، وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون الترسّات المالية ، وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان ، وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصري الى الدولة ، وبناء على ما أقرّه مجلس الدولة ، تقرر القانون الآتسي :	
أولاً - البنك المركزي المصري	
مادة ١ - تتشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اءهائية مستقلة تسمى " البنك المركزي المصري " وتقوم بمباشرة عمليات واقتصادات خاصة بالبنك المركزي المصوم عليها في قانون البنوك والائتمان المصدر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .	
مادة ٢ - يؤول الى البنك المركزي ، في تاريخ العمل بهذا القانون ، الامول والخصوم الآتسي بما فيها يحمل البنك المركزي يحمل البنك الأهلي المصري لئلا له من حقوق وما يخصه من التزامات مختلفة بهذه الامول والخصوم :	
(أولاً) أصول وخصوم تسم الامدار بالبنك الأهلي المصري .	
(ثانياً) خصوم تسم العمليات المصرفية بالبنك الأهلي المصري المتعلقة بعمليات الحكومة وسمايات الاشخاص الاجاهية العامة الاخرى التي يحدد بمقتضاها قرار من وزير الاقتصاد وعمليات الطائعات الدولية النقدية والائتمانية يرد ائح البنك وسمايات التأسيسات الدائجة الدائمة وكذلك نصف رأس المال والاجاهيات الغير التضمينية بما في ذلك الاجاهيات الثانوية والتأسيس وأصول قابل هذه الخصوم من الذهب ومن العملات الاجنبية لئلا يمتد على اجاهيات البنك الأهلي المصري التائكة وقت العمل بهذا القانون والتقروض المضمونة للبنوك والتقروض المضمونة بخمان الحكومة وسمايات الطائعات والطائعات الدائجة المدينة والضكوك الاجنبية .	
يمسوى باء عتقاً من فرق بين الامول والخصوم مائلة الذكر اما بالادانة الى حساب البتة الأهلي المصري لدى البنك المركزي أو بأن يؤدى البنك الاقتصادى المصري الى البنك المركزي أو ائاماً حكومية أو أو ائاماً مدنية من الحكومة	
٧٠٠	

٢ -	
وتتخذ اللجنة الدائمة أساساً لتظيم الامول المشار اليها .	
(ثالثاً) التزامات البنك الأهلي المصري المصرفية الخاصة بعمليات الحكومة والاشخاص الاجاهية العامة الاخرى والقيود المطالة لهذه الالتزامات .	
مادة ٣ - تعد للبنك المركزي ميزانية انتاجية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية تبين لهما الامول والخصوم المصوم عليها في المادة الثانية وذلك من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .	
مادة ٤ - يشكل مجلس اءارة البنك المركزي من محافظ يرأس المجلس / ونايب محافظ ، ومعدد من الاعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يجاوز خمسة .	
ومعين أعضاء مجلس الادارة وتعدد مكائهم بقرار من رئيس الجمهورية .	
مادة ٥ - مجلس اءارة البنك هو السلطة النهائية على شؤنه وتصفى أموره بوضع النهاية التي يقتضيها وقتا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بأحكام هذا القانون وللمجلس أن يصدر القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بعملياته وعملياته المالية والادارية وبظام مؤتمن البنك وأن يضع النظام الاخرى التي يراها كلية بتمتق الاقراض المصوم عليها في القانون المذكور .	
مادة ٦ - يحل البنك المركزي مزاولة العمليات المصرفية المائدة للحكومة والاشخاص الاجاهية المعاملة الاخرى وعمليات الائتمان مع البنوك ما عدا لا . كما القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بتمتق عليه مزاولة هذه العمليات لتغيير الهيئات المذكورة .	
وبهوز لوزير الاقتصاد أن يرخص لاءد الاشخاص الاجاهية العامة في التماسل مع البنوك الاغربية .	
مادة ٧ - للبنك المركزي حق الاطلاع في أى وقت على دفاتر و سجلات البنوك ويحمل هذا الاطلاع في غير كل حيا ، يقوم به مختو البنك المركزي وبما يؤوم الذين يندبهم محافظ البنك المركزي لهذا الغرض من قائمة مستعدة من وزير الاقتصاد ، ويبلغ البنك المركزي نتائج التفتش وحياته في شأنها الى وزير الاقتصاد .	
مادة ٨ - تستعير اموال البنك أموالاً خاصة .	
مادة ٩ - يتبع البنك أساليب الادارة وقتاً لما يجرى عليه العمل في الفتحات المصرفية المائدة دون التقيد بالنظم والقواعد الادارية والمالية المصوم بها في مجال الكوسية والترسّات المالية .	
مادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للبنك في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .	
مادة ١١ - يحدد بمراجعة حسابات البنك سنوياً الى مراتين يمتدتها ويحدد أعضائها وزير الاقتصاد على أن يحتل اءد حيا ديوان المحاسبة بناءً على ترشيح من رئيس القيسوان .	

٣ -	
وتقوم هذه المراجعة بظام مراقبة ديوان المحاسبة .	
مادة ١٢ - (١) يحدد البنك المركزي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ افتتاح السنة المالية لمباش : أ - حساب الايراج والخصائر من السنة المالية المتبقية طبقاً للتقواعد المتبعة لدى الفتحات المصرفية . ب - ميزانية البنك طبقاً لتقواعد المحاسبة المالية في الفتحات المصرفية وقتها عليها من محافظ البنك ، ومرتضى الحسابات . ج - تقريراً من مركز البنك المالي واماله خلال السنة المتبقية يتناول بوجه خاص موضي الاموال الاقتصادية والايداع النقدية والمصرفية بالتعليم المصرفي من الجمهور . (٢) يقدم حساب الايراج والخصائر والميزانية والتقارير خلال اءة المشار اليها الى وزير الاقتصاد وإلى المجلس المركزي للتقيد والائتمان .	
مادة ١٣ - يتفق لمن يحدد العمل في البنك المركزي من مؤتمن البنك الأهلي المصري وما يخصه كافة الاقوال والمزايا المقررة لهم وقتا لائتمانية لمصوم بالبنك الأهلي المصري قر تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر عتدهم في البنك المركزي اءداداً لئد شيم السابقة في البنك الأهلي المصري .	
ينقل الى حساب خاص لدى البنك المركزي المبالغ المتداولة التراسل بالبنك الاقتصادى المصري بالنسبة لئق لا* المؤتمن والاسال / كما تحول اليه نتائج التأسيس المستعدة في شأنهم .	
مادة ١٤ - يحدد من رئيس الجمهورية قرار بالقيام الاساس للبنك المركزي المصري .	
ثانياً - البنك الاقتصادى المصري	
مادة ١٥ - يؤول البنك الأهلي المصري دون أن يحدد بجمع العمليات المصرفية المالية وذلك بالشروط والحدود اءاتها التي تفضل فيها البنوك التجارية وقتا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .	
يعتبر البنك المذكور مصديلاً لدى البنك المركزي في العمل المصوم عليه في المادة ٢١ من القانون سابق الذكر ، وعليه تقديم اليها والفتحات المالية مادة ١٦ - تعد للبنك الأهلي المصري ميزانية انتاجية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية وتتضمن الامول والخصوم تايين العمل بهذا القانون بعد استبعاد ما يؤول حيا الى البنك المركزي- بما للمادة الثانية .	
مادة ١٧ - مجلس اءارة البنك هو السلطة النهائية على شؤنه وتصفى أموره بوضع السياسة التي يقتضيها . وللمجلس أن يحدد القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالتأسيس المالية والادارية وبظام مؤتمن البنك وأن يضع النظام الاخرى الدائجة لامال البنك .	
٧٠٠	

٤ -	
مادة ١٨ - تستعير اموال البنك أموالاً خاصة .	
مادة ١٩ - يتبع البنك أساليب الادارة وقتاً لما يجرى عليه العمل في الفتحات المصرفية المادية دون التقيد بالنظم والقواعد الادارية والمالية المصوم بها نفس معالج الحكومة والترسّات المالية .	
مادة ٢٠ - تبدأ السنة المالية للبنك في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .	
مادة ٢١ - يحدد بمراجعة حسابات البنك سنوياً الى مراتين يمتدتها ويحدد أعضائها وزير الاقتصاد على أن يحتل اءد حيا ديوان المحاسبة بناءً على ترشيح من رئيس القيسوان .	
وتقوم هذه المراجعة بظام مراقبة ديوان المحاسبة .	
مادة ٢٢ - يحدد رئيس الجمهورية قرار بالقيام الاساس للبنك الأهلي المصري .	
ثالثاً - أحكام انتالفة وخطالفة	
مادة ٢٣ - يحل لاوراق التقيد المتداولة التي أصدرها البنك الأهلي المصري قبل العمل بأحكام هذا القانون قوة اءاماً غير مدودة .	
مادة ٢٤ - يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام	
مادة ٢٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحمل به بعد ثلاثة اشهر من تاريخ تشميره .	
صدر بمهاة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يولية ١٩٦٠)	
جمال عبد الناصر	

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠

في شأن البنك المركزي المصري و البنك الأهلي المصري

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠

في شأن البنك المركزي المصري و البنك الأهلي المصري



الخديوي عباس حلمي الثاني
تولي حكم مصر من ١٨٩٢ إلى ١٩١٤

أمر عال بشأن السعر الإلزامي لأوراق
البنكوت الصادرة من البنك الأهلي المصري
بتاريخ ٢ أغسطس ١٩١٤

أمر عال
بشأن السعر الإلزامي لأوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلي المصري

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من أمرنا العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨
بإنشاء البنك الأهلي المصري ؟

وبما أن الأحداث الخطيرة التي أوجدت الانقلاب في أوروبا يتردد صدى مفعولها
الاقتصادي في القطر المصري ؟

وبما أن تدبير الوسائل اللازمة في هذه الظروف لمنع وتلافى الأزمة النقدية الممكن
حصولها هو من الأمور التي تقتضي بضرورة التسجيل في توليد المركز المالي للقطر
المصري وذلك بحماية الثقة المالية المسوية من المضاربات غير الشرعية ومن الفزع
الذي لا مسوغ له ؟

وبما أنه لهذه الغاية يجب المحافظة بقدر الامكان على تداول النقود تداولاً عادياً
وذلك بمنع احتكار النقود ومنع سحبها وبالمحافظة على الرصيد الذهبي اللازم لانتظام
تداول النقود ؟

ونظراً لما قد يكون في التأخير من المضره ؟

فبناء على ما عرضه ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار ؟

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

أوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلي المصري تكون لها نفس القيمة الفعلية
التي للنقود الذهبية المتداولة رسمياً في القطر المصري .

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق (لاى سبب وبأى مقدار) يكون
دفعاً صحيحاً وموجباً لبرائة الذمة كما لو كان الدفع حاصل بالعملة الذهبية بصرف
النظر عما يخالف ذلك من الشروط والاتفاقات الحاصلة أو التي تحصل بين أصحاب
الشأن وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد .

المادة الثانية

يرخص للبنك الأهلي (بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد) في تأجيل
دفع قيمة أوراق البنكوت التي تقدم اليه لهذا الغرض .

المادة الثالثة

على ناظرى المالية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ، ويسرى العمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بالاسكندرية في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤)

بالتأييد عن الحضرة الخديوية

حسين رشدي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

حسين رشدي

ناظر المالية

يوسف وهبه

ناظر الحفانية

ثروت

إدارة الأزمات أثناء الحروب وظروف الكساد

إصدار أذون الخزانة والرقابة على النقد وإصدار القروض العامة خلال النصف الأول من القرن العشرين

استطاع البنك الأهلي المصري خلال مسيرته الطويلة المساهمة في خدمة الاقتصاد المصري عن طريق
اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لمواجهة التحديات المالية خلال الحروب والأزمات، وخاصة في الرقابة على النقد
وإصدار القروض العامة وتقديم العون للحكومة والمؤسسات بدءاً من أزمة عامي ١٩٠٦ – ١٩٠٧ التي ظهرت
نتيجة للمضاربات غير المدروسة على الأراضي الزراعية وأسعار القطن، وخلال الحروب العالمية الأولى
والثانية، حيث قام البنك بمعاونة الحكومة وتقديم السلفيات للمزارعين في أزمة تصريف محصول القطن
الذي كان يعد موردها الأساسي في ذلك الوقت.

قام البنك الأهلي المصري بتقديم سلفيات للمزارعين وفقاً لطلب الحكومة وبضمانتها مقابل محصول
القطن عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٣ وعام ١٩٢٦؛ بسبب الأزمات المتتالية بعد الحرب العالمية الأولى، ثم أثناء الكساد
العالمي عامي ١٩٢٩ – ١٩٣٠، كما قام البنك بشراء محصول القطن لحساب الحكومة خلال الفترة ١٩٢١ –
١٩٢٤، وعاود القيام بذلك في عام ١٩٢٥ ومرة أخرى عام ١٩٢٩ نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية في تلك
الفترات وأيضاً أثناء الانتكاسة العالمية الكبرى عام ١٩٢٩ – ١٩٣٠، بالإضافة إلى ذلك فإن الأزمة النقدية
العالمية التي ظهرت في ١٩٣١ وخروج بريطانيا العظمى من قاعدة الذهب، أدت إلى ظهور تحديات أخرى.

وظل البنك سنداً للحكومة في الإجراءات المالية التي اتخذتها للاستمرار في الاحتفاظ بسعر الصرف ثابت
مع الإسترليني.

كما قام البنك الأهلي المصري خلال الحرب العالمية الثانية بإصدار كافة قروض تمويل محصول القطن،
وإصدار أذون الخزانة لثلاثة شهور ولسنة، وقد أوكلت مهمة الرقابة على النقد الأجني منذ بداية الحرب
العالمية الثانية إلى البنك الأهلي المصري، ساند البنك المؤسسات والبنوك في ظل الأزمات المتعاقبة
ومنها بنك مصر الذي واجه مشاكل جمة عام ١٩٣٩، وقد تجنب آثارها بضمان الحكومة لودائعه وبما قدمه
البنك الأهلي المصري من مساعدة.

واستطاع البنك الأهلي المصري في فترة الحرب العالمية الثانية توطيد الثقة مع الحكومة المصرية وخاصة
في شئون الرقابة على النقد وإصدار القروض العامة، كما أثبت البنك قدرته على مواجهة التحديات كبنك
حكومة يقوم بتأمين مصالح البلاد وذلك في حدود اختصاصه، واستمر البنك في دعم الاقتصاد والفرد من
خلال مساهماته في المشروعات الكبرى والصغيرة والمتوسطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات
الناجمة عن الحروب والأزمات والتغيرات السياسية والاقتصادية المختلفة عبر تاريخه.

الاسكندرية في ٢٦/٩/١٩١٦

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - القاهرة

أتشرف بالافادة أنه نظرا لاستحالة الحصول عملا على الذهب في لندن ، فإنه لن
يتسنى الاستمرار في التوسع في اصدار البنكنوت لمواجهة حاجة البلاد من العملة على
الأساس المنصوص عليه في نظام البنك بتغطية النصف ذهباً والنصف الآخر سندات •
وأرجو أن يكون الأمر موضع الاهتمام العاجل نظرا لمقتضيات محصول القطن •
واني الخ

(توقيع) ف . ت . رولات
محافظ

جزء من خطاب محافظ البنك فريدريك رولات الى وزير المالية
بشأن التوسع في اصدار البنكنوت ٢٦ سبتمبر ١٩١٦



قاعة مجلس إدارة البنك الأهلي المصري عام ١٩٤٨

القاهرة في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦

جناب محافظ البنك الأهلي المصري - القاهرة

تسلمت كتابكم المؤرخ أمس والخاص بغطاء اصدار البنكنوت ، وقد كلفني حضرة
صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن أبلغكم ما يأتي :
نظرا الى الضرورة العاجلة والى لزوم توفير النقد لمواجهة الاحتياجات التجارية ،
أرجو الاستمرار ، دون رجوع الى المساهمين ، في اصدار البنكنوت وفقا لمقتضيات
الأحوال ، على أن يكون الاصدار مضمونا بأذونات الخزينة البريطانية بدلا من الذهب •
ويعتبر هذا الاجراء مؤقتا ، مع اخطاري بالكميات التي تصدر على هذا الأساس •
وتخلي الحكومة المصرية طرف البنك ومديره من كل التبعات التي قد تنشأ من
جاء تنفيذ هذا الطلب • أما فوائد أذونات الخزينة التي تودع كغطاء للزيادة في الاصدار ،
بخلاف الجزء المغطى مناصفة بالذهب وبالسندات ، فتؤول جميعها للحكومة المصرية ،
وذلك دون المساس بمسألة أتعاب البنك التي سيأتي بحثها قريبا •
ولي الشرف يا سيدي أن أكون ،

خادمكم المطيع
(توقيع) ه . ه . سيسل
مستشار مالي

خطاب من المستشار المالي أ.هـ. سيسل إلى محافظ البنك الأهلي المصري فريدريك رولات
بشأن اصدار البنكنوت بضمان أذون الخزينة البريطانية بدلا من الذهب ٢٧ سبتمبر ١٩١٦



مكتب محافظ البنك الأهلي المصري عام ١٩٤٨

NATIONAL BANK OF EGYPT

Established by Khedivial Decree of 25th June, 1898, with exclusive right to issue notes payable at sight to Bearer.

★
HEAD OFFICE: CAIRO



CAPITAL (fully paid) - £3,000,000
RESERVE FUND - £3,000,000

★ OFFICES IN EGYPT AND THE SUDAN

CAIRO (7 Offices), ALEXANDRIA, Abou-Tig (Sub-Agency to Assiut), Assiut, Assuan, Benha, Beni-Suef, Chebin-el-Kom, Damanhour, Dessouk (Sub-Agency to Damanhour), Deyrout (Sub-Agency to Assiut), Edfu (Sub-Agency to Luxor), Esneh (Sub-Agency to Luxor), Fashn (Sub-Agency to Beni-Suef), Fayoum, Heliopolis (Cairo), Ismailia (Sub-Agency to Port Said), Kafr-el-Zayat (Sub-Agency to Tanta), Keneh,

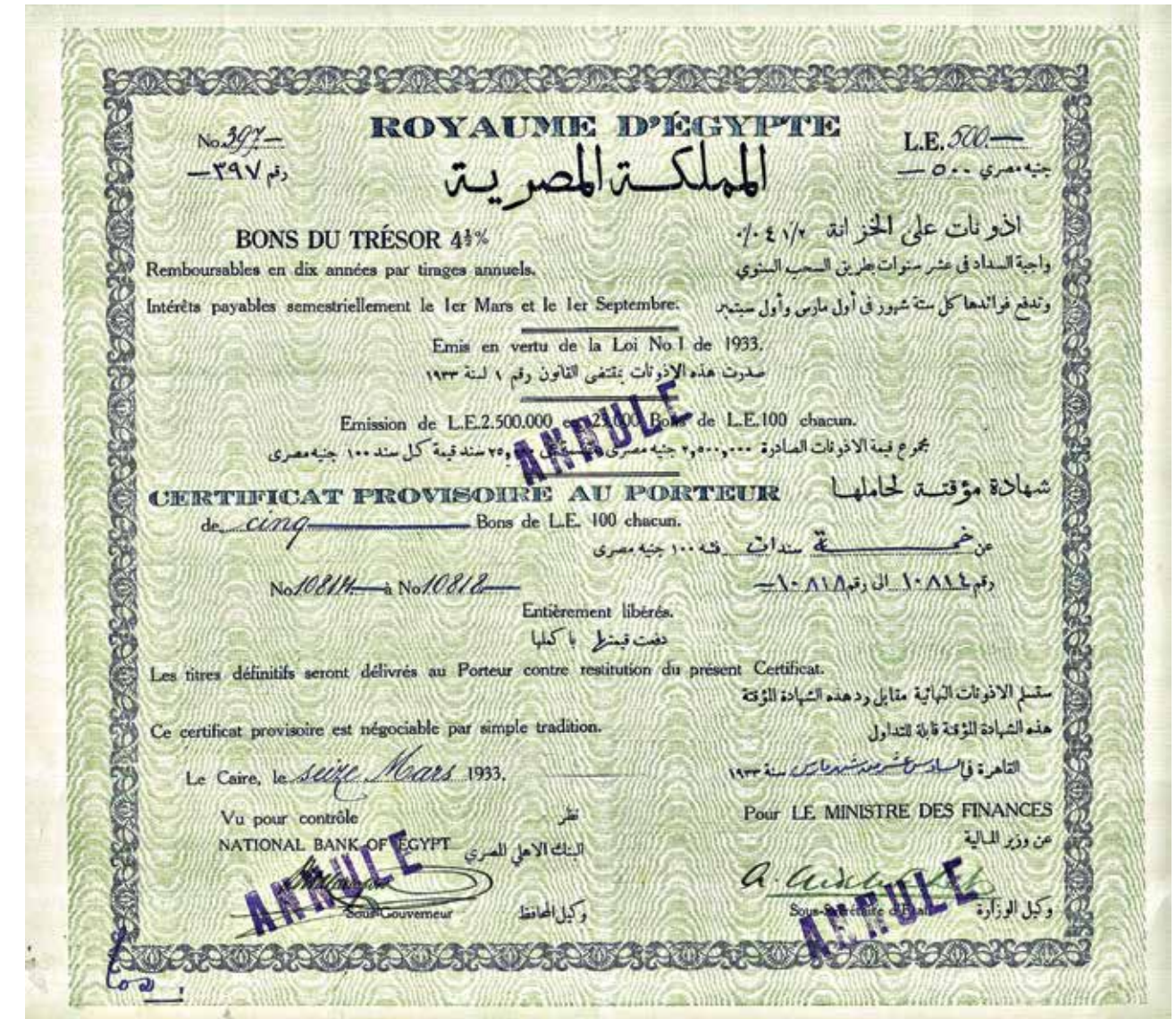
Luxor, Maghaga (Sub-Agency to Beni-Suef), Mansourah, Manfalout (Sub-Agency to Assiut), Mehalla-Kebir, Mellawi (Sub-Agency to Minieh), Minet-el-Gamh (Sub-Agency to Zagazig), Minieh, Port Said, Samalout (Sub-Agency to Minieh), Sohag, Suez, Tanta, Zagazig, KHARTOUM, El-Obeid, Omdurman, Port Sudan, Tokar (Sub-Agency to Port Sudan), Wad-Medani.

LONDON AGENCY—6 and 7 KING WILLIAM STREET, E.C.4

إعلان عن البنك الأهلي المصري نشر عام ١٩٣٩

في مجلة Egypt Today

ويظهر فيه فروع البنك في هذه الفترة



أذونات الخزنة ٤.٥٪ صادرة من البنك الأهلي المصري

موقعة من وكيل الوزارة المملكة المصرية

ووكيل محافظ البنك الأهلي المصري سنة ١٩٣٣

إدارة الأزمات أثناء الحروب وظروف الكساد في النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن

واستمر البنك الأهلي المصري بصفته أكبر البنوك الحكومية في مساندة ودعم البلاد والمواطن في النصف الثاني من القرن الماضي وحتى الآن.

وأصدر البنك الأهلي المصري شهادات الاستثمار بموجب قرار جمهوري من الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر، رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ وبتفويض من الحكومة إلى البنك الأهلي المصري بإصدار شهادات ادخارية، وكذلك قرار رقم ٣٩٢ لنفس العام بشأن شهادات البنك، وذلك للمساهمة في زيادة الوعي الادخاري بغرض تمويل خطة التنمية.

وبدأ البنك بإصدار شهادات الاستثمار عام ١٩٦٥ لأول مرة من نوعين، المجموعة «أ» وهي شهادات ذات القيمة المتزايدة، والمجموعة «ب» وهي شهادات ذات العائد الجاري.

وقد استطاع البنك الأهلي المصري جذب عدد كبير من المدخرين لتنوع فئات الشهادات، كما حققت شهادات البنك الأهلي المصري نجاح كبير لارتفاع عائدها، بالإضافة إلى السيولة وضمان البنك الكامل لها ولاقت شهادات استثمار البنك الأهلي المصري ثقة وانتشار واسع من قبل الجمهور.

وفي مايو ١٩٦٧ صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٥٠ بإصدار شهادات الاستثمار ذات الجوائز، مجموعة «ج»، وقد أقبل عليها الجمهور بصورة كبيرة مما أدى إلى رفع معدلات المدخرات القومية في ذلك الوقت.

واستطاع البنك الأهلي المصري أثناء الأزمات والحروب والثورات، اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الانخفاض الشديد في موارد العملات الأجنبية وتوجه الاقتصاد إلى الحرب بعد نكسة ١٩٦٧ ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما أعقبها من كساد عالمي. في هذه الفترة بسبب زيادة أسعار الطاقة نتيجة للوضع في المنطقة، فارتفعت معدلات التضخم والبطالة في العالم.

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨

بالإذن لوزير المالية في إصدار أذون على الخزنة في حدود مبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهلي المصري وتمويل محصول القطن

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية في أن يصدر عند الاقتضاء أذونات على الخزنة في حدود مبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات بالشروط والأوضاع التي يعينها بقرار منه بموافقة مجلس الوزراء •

مادة ٢ - تصدر هذه الأذونات لتغطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهلي المصري وتمويل محصول القطن •

والى أن يتيسر للبنك الأهلي المصري اتباع أحكام المادة الخامسة من نظامه الأساسي المعتمد بالأمر السالى الصادر في ٢٥ يولية سنة ١٨٩٨ والمعدل بالمرسوم الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ تغطي أية زيادة في الإصدار من تاريخ العمل بهذا القانون على النحو الآتى :

(١) بأذونات على الخزنة المصرية بالنسبة الى الجزء المشترط تغطيته بالذهب •
(٢) بسندات الحكومة المصرية أو بسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية أو بأذونات على الخزنة المصرية بالنسبة الى الجزء المشترط تغطيته بأوراق مالية •

مادة ٣ - تفى الأذونات الصادرة طبقاً للمادة الأولى وكذلك فوائدها من جميع الضرائب المفروضة أو التي تفرض مستقبلاً •

مادة ٤ - تصدر هذه الأذونات لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد •

مادة ٥ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة •

صدر بقصر القبة في ٢ رمضان سنة ١٣٦٧ (١٤ يولية سنة ١٩٤٨)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى التقرائى

وزير المالية

محمود فهمى التقرائى

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨

بالإذن لوزير المالية في إصدار أذون على الخزنة لتغطية ورق النقد الذي يصدره البنك الأهلي المصري وتمويل محصول القطن ١٤ يوليو ١٩٤٨



الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
أثناء متابعة إنشاءات السد العالي

بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
والجمهورية العربية المتحدة في ٢٧ ديسمبر
١٩٥٨ لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع
السد العالي
- إدارة السد العالي -

بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٥٩ تم الاتفاق بين البنك الأهلي المصري وبين بنك
الدولة للاتحاد السوفيتي على الترتيبات الفنية لتنفيذ الاتفاق المذكور .

وحتقت الترتيبات الفنية سالفة الذكر قام بنك الدولة للاتحاد السوفيتي بفتح
حساب بالزبل في دفاتره باسم البنك الأهلي المصري تخيد فيه المبالغ المستخدمة
من القرض المذكور .

هذا وقد صرحت إدارة السد العالي لفرعها بالقاهرة بالخصم على حسابها
بالمبالغ اللازمة لخدمة القرض من أقساط وفوائد ومصارفات طغرافية مبردية .

كما صرحت لنا كذلك وزارة الخزنة بالخصم بالمبالغ اللازمة لخدمة هذا القرض
أو بجزء منها على حسابها في حالة عدم كفاية حساب إدارة السد العالي لدى فرع
القاهرة ، وكذلك ضمنت أية حسارة قد تنشأ عن تنفيذ الاتفاق وخاصة تعديل سعر
التبادل للجنيه المصري .

والأمر معروض على المجلس للاحاطة .

القاهرة في ٢٤ أبريل ١٩٦٥

مراسلات من محافظ البنك إلى مجلس إدارة البنك الأهلي المصري
بخصوص اتفاق التعاون الاقتصادي و الفني لتنفيذ المرحلة الأولى من بناء السد العالي



السد العالي

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥
في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري

باسم الأمانة
والمجلس الأعلى
تقرر مجلس الأمانة القانون الآتي نصه ، وقد أعدته :
(المادة الأولى)
يجوز للسادة أن يصد البنك الأهلي المصري اصدار شهادات استثمار
مختلفة للمساهمة في دعم الوعى الادخاري ، وتحويل خطة التنمية وتحدد الشروط والأوضاع
الخاصة بكل اصدار بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على عرض مجلس
إدارة البنك الأهلي المصري .

(المادة الثانية)
تخضع شهادات الاستثمار المنصوص عليها في المادة السابقة وما تنفله من فائدت
أو جوائز وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها من كافة الضرائب رسوم الدفعة ، فيما
هذا المنصوص على الترتيبات في المرفق .

(المادة الثالثة)
لا يجوز السحب على قيمة شهادات الاستثمار سالفة الذكر وما تنفله من فائدت
أو جوائز وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها الا فيما يجاوز خمسة آلاف جنيه ، سواء
كان توقيع السحب في حابة مالك الشهادة أو كان عند وفاته .

(المادة الرابعة)
يعتبر هذا القانون في الحيز التنفيذ الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يصح هذا القانون بخاتم الدولة ، ويغذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٥ (٢١ مارس سنة ١٩٦٥)
(جمال عبد الناصر)
صورة مرسلة الى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
سكرتير عام الحكومة

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥
في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها
البنك الأهلي المصري

قرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٥
في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
بعد الاطلاع على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن شهادات الاستثمار
التي يصدرها البنك الأهلي المصري .
وبناء على قرار مجلس إدارة البنك الأهلي المصري بتاريخ ١ من مايو ١٩٦٥
تقرر :
مادة (١) : يمنح للبنك الأهلي المصري باصدار شهادات استثمار بأنواع ثلاثة :
شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة (جوية)
شهادات استثمار ذات فائدة جارية (جوية)
شهادات استثمار ذات فائدة أو فائدة متزايدة (جوية)
مادة (٢) : تصدر شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة (جوية) بالفئات الخمسة :
١٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠ ، ٥٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ جنيه وتتحقق
بمعدل ١٠ سنوات من اصدارها بالفئات الخمسة بالجدول المرفق .
وتصدر شهادات الاستثمار ذات الفائدة الجارية (جوية ب) بالفئات
الآتية :
١٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠ ، ٥٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ جنيه وتتحقق بمعدل
١٠ سنوات من تاريخ الاصدار بفئة اصدارها وتصل أثناء مدة سريانها
فائدة سنوية قدرها ٥ ٪ تتحقق الدفع للمالك كل ستة أشهر .
ويجوز اصدار شهادات الاستثمار بنوعها للاعفاء الاعفاء
المادة : تأتألى وفقا لما يقرره مجلس إدارة البنك الأهلي المصري .
مادة (٣) : يعتبر تاريخ اصدار شهادات الاستثمار هو أول الشهر الذي وقعت فيه
تحتها للبنك .

قانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥
في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها
البنك الأهلي المصري



شهادات استثمار البنك الأهلي المصري
مجموعة (ج) ذات جوائز بدأ إصدارها في ١٠ مايو ١٩٦٧



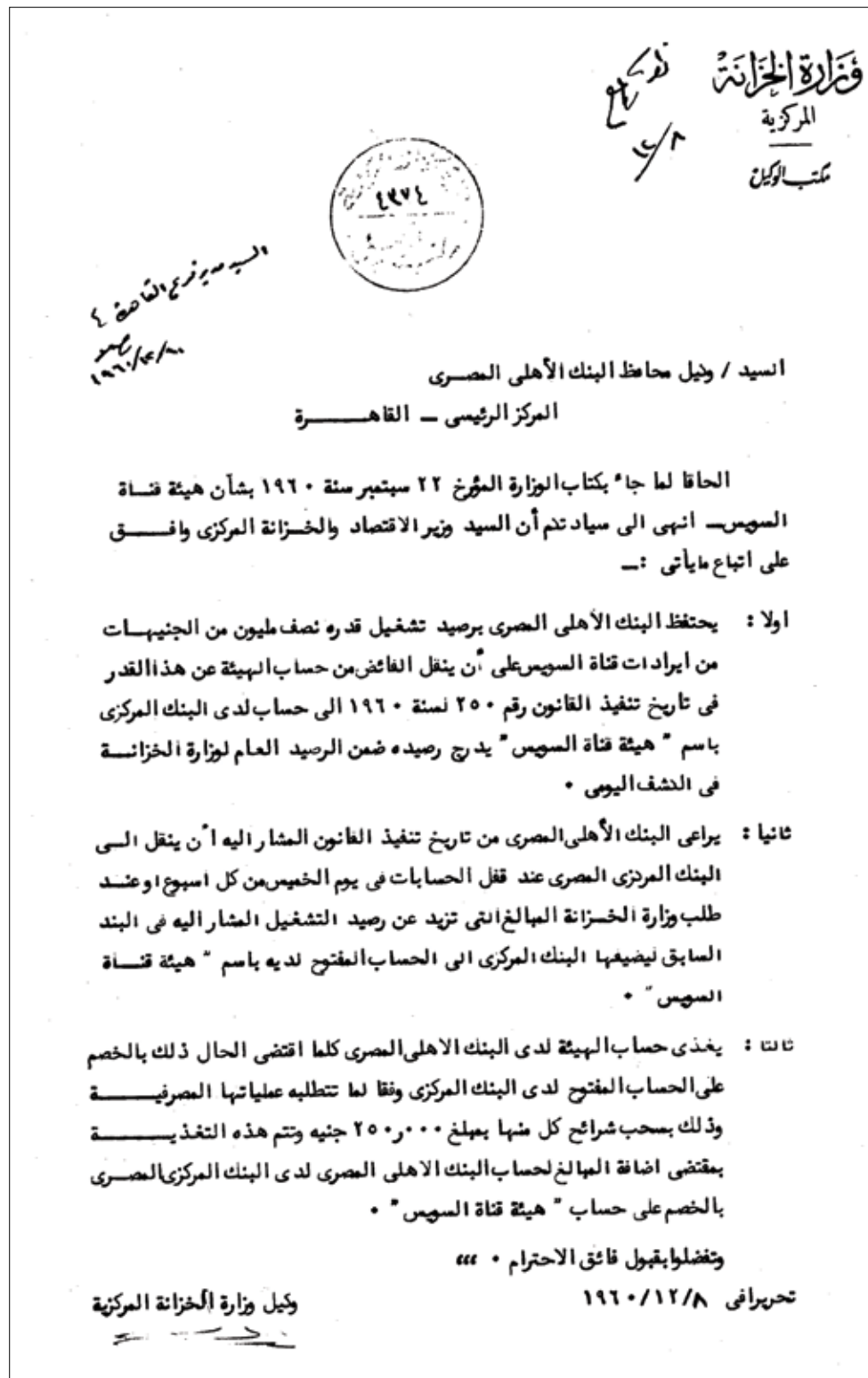
شهادات استثمار البنك الأهلي المصري
مجموعة (أ) ذات قيمة متزايدة بدأ إصدارها في ٣١ يناير ١٩٦٥



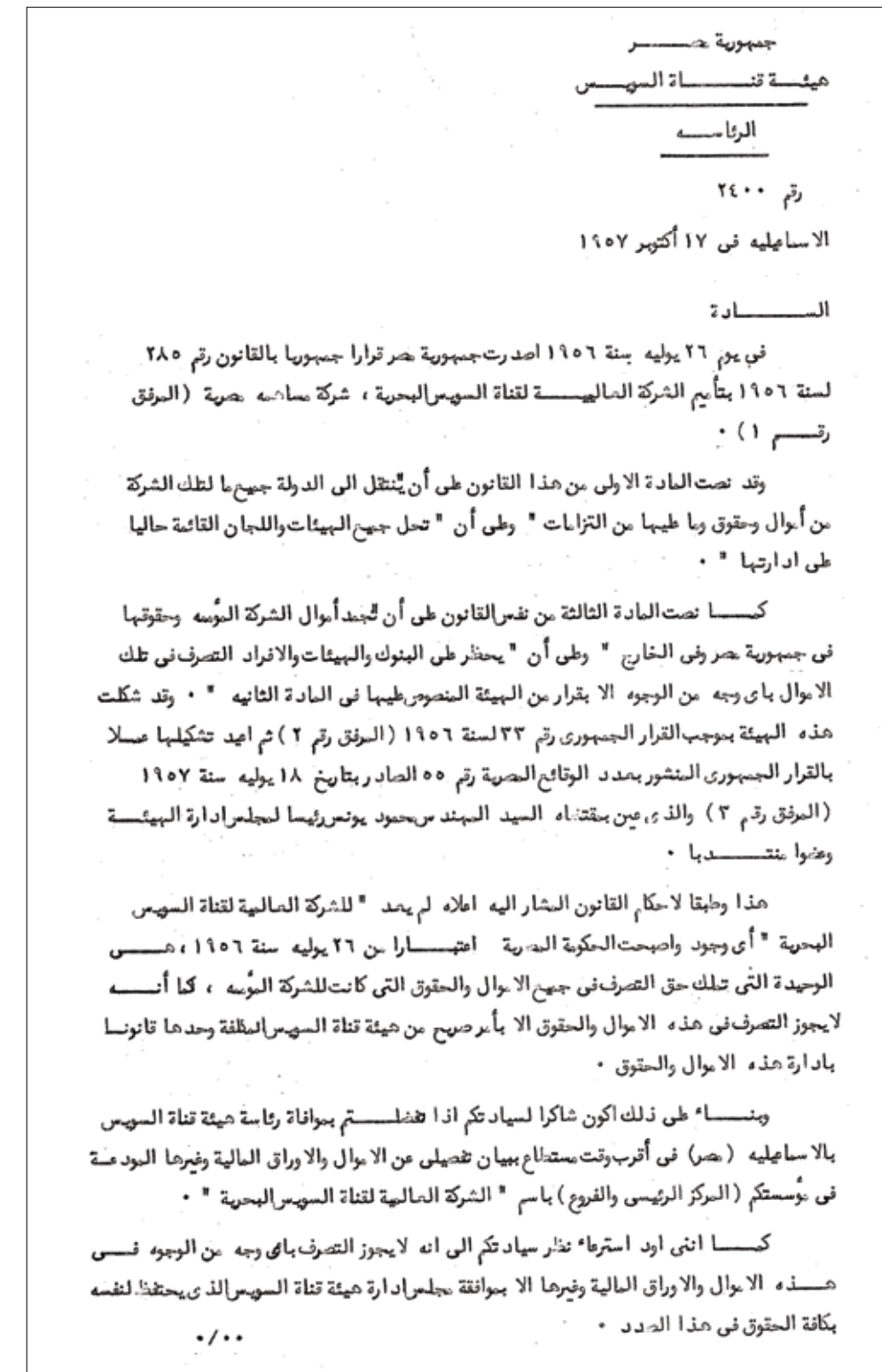
عملة تذكارية بمناسبة مرور ٧٥ عام على نشأة البنك الأهلي المصري



عملة تذكارية بمناسبة مرور ٧٥ عام على نشأة البنك الأهلي المصري



مراسلات من وكيل وزارة الخزانة المركزية إلى البنك الأهلي المصري المصري
الصادرة في ٨ ديسمبر ١٩٦٠ بخصوص تنظيم حسابات الهيئة العامة لقناة السويس



مراسلات رئيس مجلس ادارة و العضو المنتدب لهيئة قناة السويس
الصادر في ١٧ أكتوبر ١٩٥٧ بخصوص تأميم قناة السويس

وتمكن البنك الأهلي المصري خلال العقد الماضي من مساندة الاقتصاد والمواطن في ظل أزمات عديدة اقتصادية وسياسية، فقام البنك بطرح منتجات جديدة تزيد من فعالية السياسة النقدية وساهم في تمويل المشروعات القومية في مختلف المجالات لدعم التنمية الاقتصادية. كما وفر البنك العديد من المنتجات الائتمانية والادخارية الجديدة؛ لمساندة الدولة والأفراد في وقت الأزمة المالية العالمية.

وتمكن البنك في ٢٠٠٨، من تأسيس شركات استثمار كبرى، كما قام البنك بتأسيس ودعم شركات مالية في مجال بنوك الاستثمار والتمويل العقاري و التأجير التمويلي و الخدمات الطبية والصرفية وغيرها. كما أخذ البنك الأهلي المصري إجراءات رشيدة في دعم الاقتصاد والفرد بعد ثورة ٢٥ يناير في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية المتقلبة.

ونجحت إدارة وفريق عمل البنك الأهلي المصري في دعم وتعزيز أداء البنك وفقاً لاحتياجات الدولة في كل مرحلة وخلال فترات الأزمات، حيث طرح شهادات ادخارية بعائد سنوي يصل إلى ٢٠٪ عقب تحرير سعر الصرف، وحققت الشهادات فائدة كبيرة للاقتصاد القومي وحققت الهدف المرجو منها من استقرار والحفاظ على قيمة الجنيه المصري.

وقد استمر البنك في دعم الاتجاه السياسي والاقتصادي الذي تبني مبدأ الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات، فطور البنك أساليب العمل ورفع أداء الخدمة المصرفية، وقام البنك بدور أساسي في دعم سياسات الدولة، فساهم بدور فعال في مجال المشروعات المشتركة عن طريق الاستثمار المباشر في قطاعات عديدة بالإضافة إلى تمويل المشروعات الكبرى.

وأخذت الدولة فيما بعد إجراءات جدية تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي ووقعت الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٠ واستطاع البنك كعادته دعم الاقتصاد القومي والحكومة من خلال مساهمته في تمويل العجز بأدوات غير تضخمية والأخذ بسياسات ترشيد الطلب المحلي وتنمية السوق المصرفية الحرة.

وفي بداية الألفية الجديدة عمل البنك الأهلي المصري على تحديث سياسته الائتمانية بما يتوافق مع قانون البنوك الجديد؛ لتناسب مع المتطلبات المصرفية العالمية، كما ساهم البنك في تمويل المشروعات الكبرى في مجال إنتاج الكهرباء والغاز والبتروك والبناء والسياحة والمواد الغذائية، بالتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص.

وفي عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ قام البنك المركزي المصري بأكبر برنامج إصلاحي مالي مصرفي في مصر، بقيادة الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي الأسبق والأستاذ طارق عامر نائبه الأول في ذلك الوقت وحالياً محافظ البنك المركزي، وقد أشادت المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي بأهمية البرنامج الذي حصل على شهادة دولية كأفضل برنامج إصلاحي في مصر والشرق الأوسط وتم التفاوض مع الاتحاد الأوروبي للحصول على العديد من المنح لمصر.

كما تم التعاون مع أربع بنوك مركزية في أوروبا (فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - اليونان) لتقديم الدعم الفني للبنك المركزي المصري الذي نجح في إعادة هيكلة وتطوير قطاع الرقابة والبنوك المصرية بما فيهم بنوك القطاع العام وبناء هيكل السياسة النقدية وتنفيذه بنجاح مما أدى إلى رفع كفاءة النظام المالي والمصرفي والقضاء على السوق السوداء وتحسين صورة مصر الدولية.

وقام د. فاروق العقدة بتوجيه البنك الأهلي المصري وبنك مصر بإصدار الشهادات البلاتينية وقام البنك الأهلي المصري بإصدار الشهادات البلاتينية بعائد ١٢٪ يصرف كل ثلاثة شهور لمدة ثلاث سنوات ، وكان أعلى عائد على الأوعية الادخارية في ذلك الوقت وساهمت الشهادات البلاتينية في امتصاص السيولة المالية من السوق وزيادة حافز إيداع الجنيه المصري بدلاً من العملة الأجنبية.

وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد المصري والعالمي نتيجة انتشار فيروس كورونا الذي زعزع أقوى الاقتصادات العالمية، بادر البنك الأهلي المصري بتطبيق كافة قرارات البنك المركزي للوقاية من الآثار السلبية منها؛ وقف كافة مطالبات الأقساط أو المستحقات الخاصة بمختلف أنواع القروض المستحقة عن ٣٠ مارس، كما طرح البنك الأهلي المصري شهادات ادخارية جديدة ذات عائد سنوي ١٥٪، وتم تخصيص ما قيمته ١.٥ مليار جنيه لدعم نشاط البورصة المصرية خلال هذه الفترة.

كما ساهم البنك في صندوق تحيا مصر بقيمة ١.٥ مليون جنيه، وذلك إيماناً منه بدوره المجتمعي في مواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا.

كما قام البنك الأهلي المصري بتوفير مستلزمات طبية من الأقنعة الواقية والمطهرات وأجهزة التنفس الصناعي لمساعدة وزارة الصحة ودعم الأطقم الطبية، إضافة إلى توفير مواد الإعاشة والمواد الغذائية للأسر والعمالة غير المنتظمة.

وبلغت مساهمات البنك الأهلي في صندوق تحيا مصر ما يزيد عن ٣٥٠ مليون جنيه، كما ساهم البنك في مختلف مجالات المسؤولية المجتمعية بمبلغ ٦ مليار جنيه خلال السنوات الخمس الأخيرة.

واستطاع البنك الأهلي المصري مواجهة الأزمات عبر تاريخه الذي يعتبر الأطول في القطاع المصرفي في مصر فكان دوماً رائداً وداعماً للاقتصاد والمواطن. وأثبت البنك الأهلي خبراته الفريدة وإدارته الرشيدة على قدرته في إدارة الأزمات ودعم الاقتصاد بصفته بنك الحكومة في ظل ملكيات وظروف مختلفة على مر ١٢٢ عاماً من الريادة والكفاءة والمرونة المصرفية.

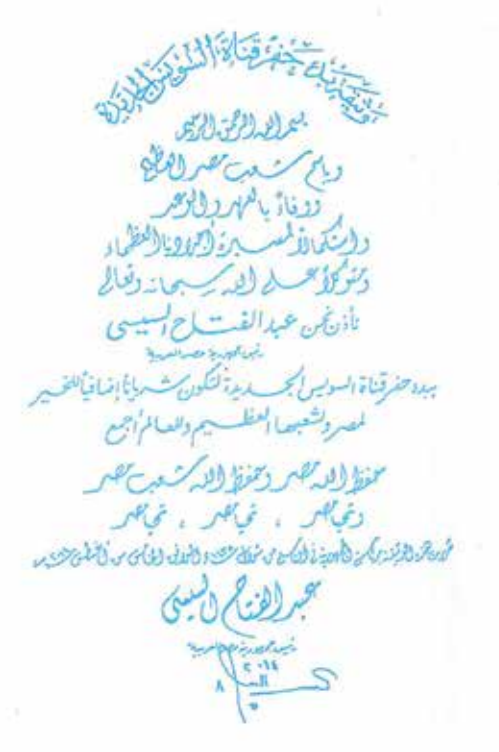


كما شارك البنك الأهلي في طرح شهادات قناة السويس في سبتمبر ٢٠١٤ بفائدة ١٢٪ لأجل ٥ سنوات والتي ارتفعت عقب قرار تحرير سعر الصرف إلى ١٥,٥٪ تلبية لدعوة الرئيس عبدالفتاح السيسي بمشاركة المصريين في تمويل حفر قناة السويس الجديدة، وتمكن البنك الأهلي المصري من تحقيق مبيعات لشهادات قناة السويس بنسبة ٥٥٪ من إجمالي حصة تلك الشهادات.

وجدير بالذكر إن جميع العاملين بالبنك عملوا بكل حماس ومسئولية نابعة ليست فقط من أهمية هذا المشروع للمصريين وإنما أيضاً إيماناً منهم بدور البنك الأهلي المصري في تأمين مصالح البلاد ومساندة الحكومة كعهد البنك دائماً لأكثر من قرن.



الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية



محافظو البنك الأهلي المصري من ١٨٩٨ حتى ١٩٦٠



سير فريديريك ليث روس
(١٩٥١-١٩٤٦)



سير نورمان نكسون
(١٩٤٦-١٩٤٠)



محمد أمين فكري
(١٩٥٥-١٩٥٢)



د.أحمد زكي سعد
(١٩٥٢-١٩٥١) و (١٩٥٥-١٩٥٧)



د.عبد الحكيم الرفاعي
(١٩٦٠)



عبد الجليل العمري
(١٩٦٠-١٩٥٧)



سير فريديريك رولات
(١٩٣١-١٩٠٦)



سير ادوارد كوك
(١٩٤٠-١٩٣١)

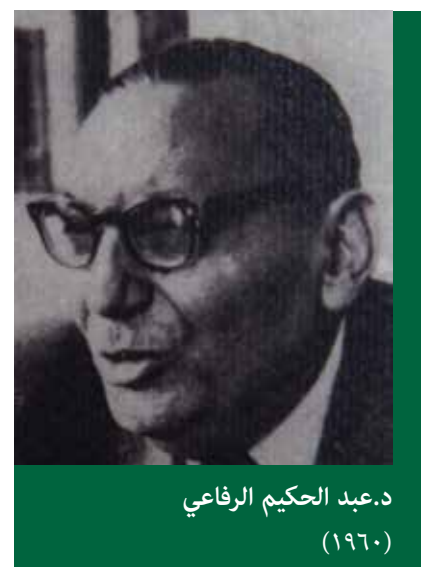
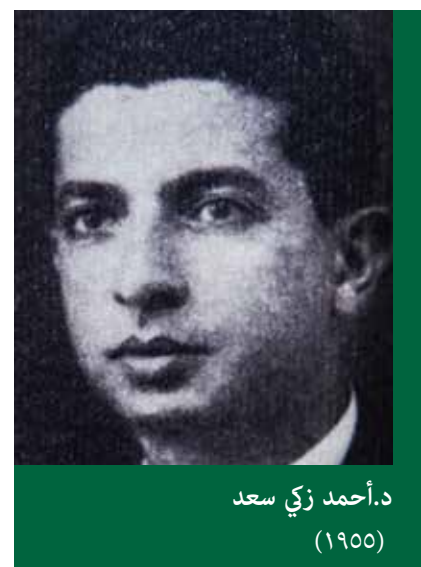


سير الوين بالمر
(١٩٠٦-١٨٩٨)

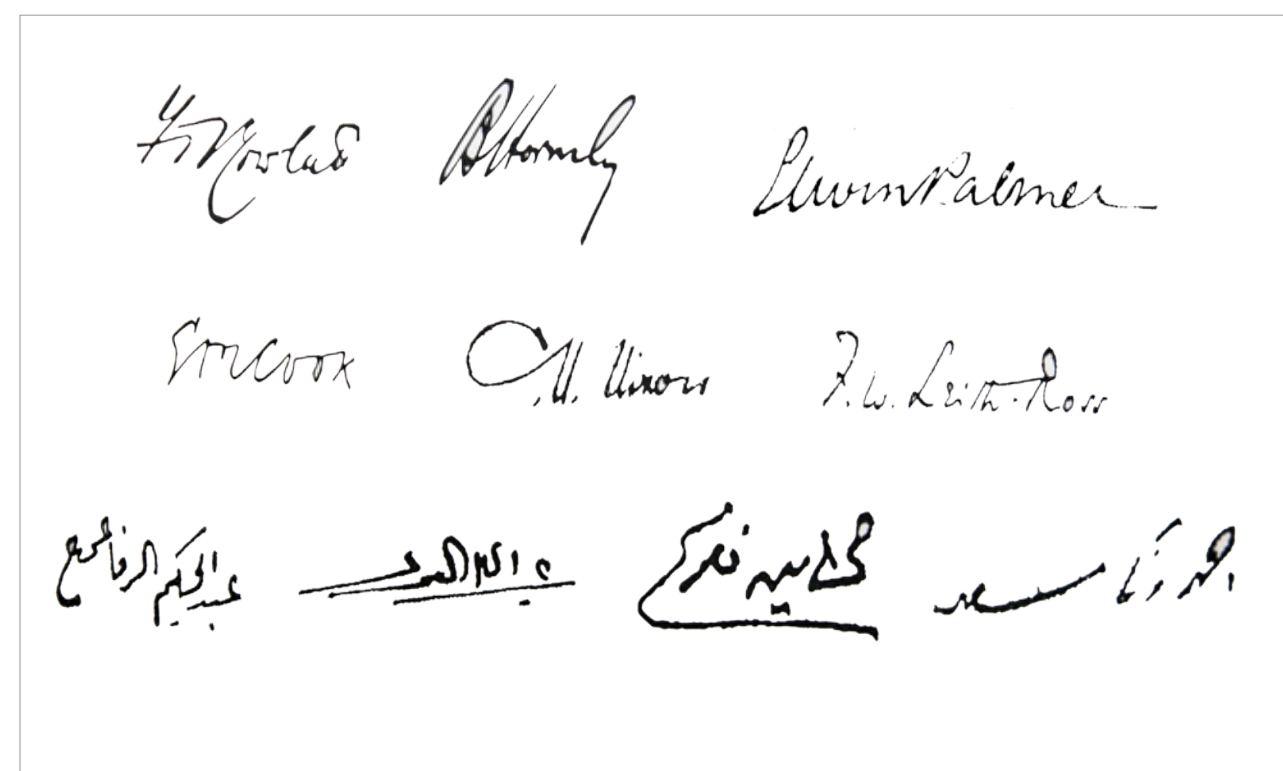


سير برترام هورنسي
(١٩٣١-١٩٣١)

رؤساء مجلس إدارة البنك الأهلي المصري من ١٩٤٠ وحتى الآن



توقيعات محافظي البنك الأهلي المصري من ١٨٩٨ حتى ١٩٦٠





أحمد ضياء الدين
(٢٠٠٣-٢٠٠٠)



محمود عبد العزيز محمد
(٢٠٠٠-١٩٩٣)



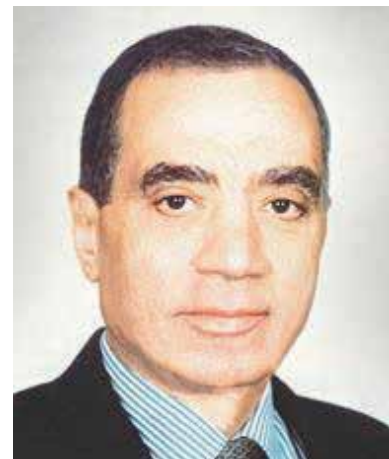
د. نور الدين طراف
١٩٦٢



محمد محمود ابوشادي
(١٩٦٢-١٩٦١ و ١٩٧٠-١٩٦٧)



حسين عبد العزيز
(٢٠٠٤-٢٠٠٨)



د. فاروق العقدة
(٢٠٠٣)



د. حامد السايح
(١٩٧٦-١٩٧١)



د. ثروت عكاشه
(١٩٦٦-١٩٦٢)



هشام أحمد عكاشه
(٢٠١٣-)



طارق عامر
(٢٠١٣-٢٠٠٨)



محمد نبيل إبراهيم
(١٩٩٢-١٩٨٧)



محمد عبد المنعم رشدي
(١٩٨٦-١٩٧٧)

تطور لوجو البنك الأهلي المصري



الْبَنْكُ الْأَهْلِيُّ الْمِصْرِيُّ

اللوغو تصميم
الفنان و المصمم عبد السلام الشريف
وقام بتصميمه في عام ١٩٧٧

National Bank of Egypt

الْبَنْكُ الْأَهْلِيُّ الْمِصْرِيُّ

طريقة كتابة اسم البنك قبل ١٩٧٧



تم تجديد لوجو البنك في ٢٠٠٩

الْبَنْكُ الْأَهْلِيُّ الْمِصْرِيُّ

مؤسس في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨

طريقة كتابة اسم البنك قبل ١٩٧٧

المقتنيات الفنية للبنك الأهلي المصري

تؤرخ مسيرة البنك دورًا محوريًا على مر تاريخه على الصعيد الاقتصادي، ولم يقتصر دور البنك على الجوانب الاقتصادية فقط، وإنما اهتم منذ بداية الخمسينيات بإقامة المحاضرات والاجتماعات لكبار رجال الفكر والاقتصاد والسياسة، كما اهتم البنك بإحياء وتشجيع الحركة الفنية والفنانين منذ الستينيات ونشر الفن التشكيلي والقيم الجمالية للموظفين وعملاء البنك، فخصص البنك الأهلي المصري مبلغاً كل عام منذ الستينيات لاقتناء الأعمال الفنية.

وكان ذلك نقطة بداية لنشأة مجموعة البنك من اللوحات الفنية والنحت والتي تطورت عامًا بعد عام، وتضم المجموعة عددًا من أعمال رواد الفن المصري الحديث والمعاصر منهم كامل مصطفى، الحسين فوزي، حسين بيكار، سيف وأدهم وانلي، صلاح طاهر، تحية حليم، حامد ندا، حسن سليمان، جاذبية سري، فاروق حسنى وممدوح عمار.



حسين بيكار (١٩١٣ - ٢٠٠٢)
موسيقى ريفية ١٩٨٣
زيت على توال، ٨٣x٦٩ سم



حسني البناني (١٩١٢ - ١٩٨٨)
الريف المصري
زيت على توال، ٦٢x٩١ سم

إصدار أول بنكنوت فى مصر

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT



سيف واني (١٩٠٦ - ١٩٧٩)
راقصات الباليه
زيت على توال، ٢٦x٤٠ سم



إنجي أفلاطون (١٩٢٤ - ١٩٨٩)
جنى البرتقال ١٩٨٠
زيت على توال، ٧٢x٩٠ سم

عرض الوثائق التاريخية

[illegible]